# مجلة مجمع اللغة العربية

**( تصدر مرتين فى السنة )**

الجزء السادس والأربعون
ذوالحجة ١٤٠٠هـ - نوفمبر ١٩٨٠م

المشرف على المجلة:
الدكتور مهدى علام

رئيس التحرير:
إبراهيم الترزى

# ظاهرة الإعلال والإبدال فى العربية بين القدماء والمحدثين

## (١)

للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

**مدخل**

ظاهرة الإعلال والإبدال من أدق الظواهر الصرفية فى العربية ، وأدعاها للتأمل وإنعام النظر . ودراسة الصرفيين العرب لها تكشف عن منهج مطرد وتفكير متسق لا تناقض فيه على وجه الإجمال ؛ وترد عنهم كثيراً مما هوجموا به [1] . ويحسبهم — من وجهة نظرى — أنهم قدموا تفسيراً يطرد أوله مع آخره لظاهرة دقيقة المسالك عويصة المأتى متشعبة الطريق .

والسبيل إلى فهم هذه الظاهرة — من خلال شرح الصرفيين العرب لها — يفرض أن نتعقب فى بادئ الأمر أنواع التغيير الذى يحدث فى البنية ثم نحدد المصطلحات فى هذا المجال ؛ إذ أن وضوح المصطلح وإدراك الفروق خطوة مهمة فى سبيل فهم مدلوله .

وأرى من الضرورى بعد ذلك تناول « الحروف » التى يقع فيها الإعلال والإبدال ببيـــان أهم خصائصها التى هيأت لها أن تكون مجالا للتبادل فى الكلمة الواحدة مع المحافظة على المعنى وعدم تغييره .

بعد ذلك أحاول ما استطعت إلى ذلك من سبيل أن أكشف عن فلسفة الصرفيين العرب القدماء فى تناولهم لهذه الظاهرة ومعالجتهم لها ، مع مقارنة ذلك —

---

(١) انظر : عبقرى من البصرة للدكتور مهدى المخزومى صفحة ٤٤ حيث يرى أن الصرفيين أخطأوا فى تناول مسائل الإعلال والإبدال فى موضوعات دراستهم ؛ لأن موضوع دراستهم هو بنية الكلمة وما يعرض لها من تغير فى زنتها أو زيادة فى أصولها أو اعتلال فى بعض أصولها . ولست أرى وجه الخطأ ما دام يقرر أن هذا موضوع دراستهم ولا أرى بها فى دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ص ٣٨ ، ٤٤ .

ما أمكن ـ ببعض ما قاله بعض الدارسين المحدثين فى حيدة مطلقة .

**اولا : انواع التغيير فى الكلمة :**

تتألف الكلمة من عدد من الأصوات ، وتأخذ شكلا أو قالبا يخضع لنظام الصيغ فى اللغة التى تنتمى إليها ، وتؤدى بوضعها الذى تكون عليه معنى جزئيا يتعارف عليه أبناء البيئة اللغوية المعينة ، وهذا المعنى يرتبط ارتباطا شرطيا بصورة الكلمة مسموعة أو مقروءة ، فمجموع الأصوات المؤدية لهذا المعنى رمز صوتى خاص لأداء هذا المعنى .

ويسمى القدماء الأجزاء المكوِّنة للكلمة الواحدة حروفا ، فكل منها فى أى حالة نطقية له حرف . ولكن علماء اللغة المحدثين يفرقون بين الحرف والصوت ، فيعدون الحرف تجريداً لعدد من الأصوات بحيث يمثل أسرة صوتية خاصة ، وأحد أفراد هذه الأسرة الصوتية هو الذى ينضم مع غيره فى بناء الكلمة المفردة ؛ ويطلق كثير من علماء اللغة المحدثين على هذه العائلة الصوتية مصطلح « الفونيم »[1] phonem ، فالنون ـ مثلا ـ اصطلاح شامل يدخل تحته عدد من الأصوات كالذى فى بداية كلمة « نحن »[2] والذى قبل الظاء فى كلمة « مَنْظر » وقبل الشين فى كلمة « منْشار » وقبل القاف فى كلمة « مُنْقلب » وقبل الباء فى كلمة « أنبئهم » على ما بين هذه « النونات » من اختلاف فى النطق يتأثر بالأصوات المجاورة ، وقد يودى هذا التأثر إلى تحويل الصوت إلى صوت آخر كما فى كلمة « أنبئهم » أو « أنبياء » ، فالصوت ـ إذن ـ هو التحقيق الفعلى للحرف ، وفرق ما بينهما كفرق ما بين اللغة والكلام إذ أن اللغة

---

( ١ ) فى هذا الإطلاق شىء من التسامح ، إذ أن هناك آراء أخرى فى مصطلح « فونيم » تختلف باختلاف الاتجاه ، وقد صور بعض هذا الخلاف الدكتور تمام حسان فى كتابه مناهج البحث فى اللغة ١٢٨ ومابعدها ، وقد ارتضى الدكتور كمال بشر تعريفه بأنه هو الوحدة الصوتية القادرة على التفريق بين معانى الكلمات وهو رأى دانيال جونز ص ٣١ ، ١٥٥ إلى ١٦٣ من كتابه «علم اللغة العام : الأصوات». وقد فصل القول فى نظرية الفونيم الدكتور أحمد مختار عمر فى كتابه «دراسة الصوت اللغوى» وعقد فصلا خاصا عن الفونيم من صفحة ١٣٩ إلى ٢٣٦ ويعد أوفى ما كتب فى العربية عن الفونيم ، وأهميته الكبرى تمكن فى أنه عرض آراء علماء اللغة المحدثين فى متابعة جادة لما أخرجته المطابع الغربية للقارى العربى ، وإن كان يغلب عليه السرد وذلك بسبب محاولته استيفاء الموضوع .

( ٢ ) انظر ، مناهج البحث فى اللغة ، تمام حسان ص ١٢٥

نظام من رموز صوتية مخزونة فى أذهان أفراد الجماعة اللغوية على حين يكون الكلام نشاطا مترجما لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقية[1] ، فكل كلمة منطوقة هى مجموعة من الأصوات المترابطة على هيئة مخصوصة ، هذه الهيئة هى بنية الكلمة أو وزنها أو صيغتها ، يقول الرضى « المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التى يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل فى موضعه[2] » .

وإدراك الفروق بين الكلمات إنما يكون – فى الحقيقة – إدراكا للفروق الصوتية لمكونات الكلمة فإذا قارنا بين كلمتين مثل « قَتَل » و « قَاتَل » فسوف نجد أنهما تفترقان بصفة أساسية فى ناحية واحدة هى قصر حركة فتحة القاف أو طولها ، وهذه المقابلة بين الكلمتين هى العامل الذى يفصل بينهما ، ويفرق بين معانيهما ، أما المقابلة بين « بات » و « باد » فهى مقابلة بين الجهر والهمس فى الصوت الأخير فيهما[3] ؛ إذ التاء صوت مهموس ، والدال صوت مجهور مع أن مخرجهما واحد ؛ ولذلك اختلف معنى كل منهما عن الأخرى لأن الأسرة الصوتية « الفونيم » التى ينتمى إليهما صوت التاء فى « بات » غير « الفونيم » الذى ينتمى إليه صوت الدال فى « باد » .

ويرى بعض علماء اللغة المحدثين أن « الفونيم » قابل للتحليل ، ومن هؤلاء ماريو باى Maris pei الذى يرى أن الفونيم يشتمل على مجموعة من «الفونات » «المتشابهة أوالتنوعات الصوتية التى يتوقف استعمال كل منها أساساً على موقعه فى الكلمة ، وعلى الأصوات

---

(١) انظر : دور الكلمة فى اللغة : س أولمان ص ٣٠ ( ترجمة د . كمال بشر ) .

(٢) شرح الشافية للرضى ١/٢ .

(٣) الفرق بين المجهور والمهموس هو أن الأصوات المجهورة تتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بها ، أما الأصوات المهموسة فهى التى لا تتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بها .

المجاورة له »[1] ويتم التحليل من ناحيتين :

١ ـ ناحية انتمائه إلى فونيم معين .

٢ ـ ناحية تحديد البيئة الصوتية التى يقع فيها[2] .

والصوتان إذا كانا ينتميان إلى فونيم واحد فإنه لا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر ، أو بتعبير آخر فإنهما يتخارجان والمقصود بالتخارج ـ كما حدده الدكتور تمام حسان ـ ألّا يقع أحد الصوتين موقع الآخر ، ولهذا التخارج أهمية خاصة فى غاية الخطورة من جهة الدلالة لأن الصوتين إذا انتميا إلى فونيمين مختلفين انتفت عنهما فكرة التخارج ، وصح أن يحل أحدهما محل الآخر ، ليحدث تعديلا فى الدلالة أو فى المعنى المعجمى ، بخلق كلمة جديدة ، فالمعروف مثلا أن فونيم التاء غير فونيم الثاء ، وأننا إذا وضعنا التاء موضع الثاء من كلمة « ثاب » تغيرت الكلمة ، وتغير معناها ، وأصبحت « تاب » فإذا وضعنا فونيم العين بدل التاء أصبحت « عاب » ، فإذا استبدلنا بالعين الخاء أصبحت « خاب » ، فإذا حلت الراء محلها أصبحت « راب » ، والشين « شاب » والغين « غاب » ، وهكذا فحلول أحد الصوتين محل الآخر دليل على أنهما ينتميان لفونيمين مختلفين ، وهذا أحد أوجه الكشف عن القيم الخلافية فى اللغة[3] .

وقد قسم العلماء التغيير الذى يلحق الصيغة أو البنية فى حالة إفرادها إلى قسمين « قسم تتغير فيه الصيغ لا ختلاف المعانى نحو ضَرَب وضَارَب وتَضَارَب واضطراب وكالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك . . . وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعانى كالنقص والإبدال والقلب والنقل وغير ذلك »[4] ، ولن أتناول هنا ـ بطبيعة الحال ـ أى تغيير يطرأ على الكلمة من

---

( ١ ) أسس علم اللغة ماريو باى ص ٨٨ ( ترجمة د . أحمد مختار عمر ) . والفون Phone مصطلح يقصد به الصوت قبل تصنيفه أى قبل نسبته إلى أسرته التى ينتمى إليها وهى الفونيم ، وبعضهم يسميه صوتا Sound أو جزئيا Segment أو منطوق articud أو صوتا كلاميا Speech Saund .

( ٢ ) دراسة الصوت اللغوى ص ١٥٦ د . أحمد مختار عمر . ( ٣ ) مناهج البحث فى اللغة : ١٢٧

( ٤ ) همع الهوامع للسيوطى ٦/٢٢٨ ، ٢٢٩ ( تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ) .

أجل أداء معنى جديد كالتغيير الذى يحدث عند النسب أو الإضافة ـ كما يسميه سيبويه ـ « فمن ذلك قولهم فى الطويل الجُمّة : جمّانى ، وفى الطويل اللحية : لحيانى ، وفى الغليظ الرقبة : رقباني »[1] وكذلك التغيير الذى يحدث فى تثنية الأسماء المنقوصة والمقصورة أو جمعها ، إذْ إن هذا التغيير طارىء لإفادة معنى طارىء على دلالة البنية الأصلية هو التثنية أو الجمع ، وكذلك التغيير الذى يحدث فى صيغة الفعل المعتل عند إسناده لبعض الضمائر كحذف عين الأجوف عند إسناده لضمائر الرفع المتحركة مثلا ، فهذا تغيير طارئ لمضامّه الفعل عنصراً آخر ، وهذا تغيير مقطعى ناتج عن التعديل فى المقاطع الصوتية لنطق الكلمة فى حالتها الجديدة ، وله دواعيه وأسبابه .

أما التغيير الذى أقصد إليه فهو التغيير الذى يحدث فى بنية الكلمة المفردة بإحلال صوت محل صوت آخر دون أن يترتب على ذلك معنى جديد يطرأ على المعنى المعجمى الأصلى للكلمة ، ومعنى هذا أن هذه الكلمات التى وقع التبادل أو التغيير فى بعض أصواتها وبقى لها مع هذا المدلول الأصلى بأن يكون هناك لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظا إلا بحرف فى أحدهما يمكن أن يكون بدلا من الحرف الذى فى الآخر »[2] مثل هذه الكلمات ينبغى النظر إليها فى ضوء قوانين صوتية معينة تحكم هذا التبادل من جانب وفى ضوء ظروف تطورية ـ ما أمكن السبيل إلى ذلك ـ تستدعى هذا التبادل من جانب آخر .

وتنبغى الإشارة هنا إلى أن تاريخ الكلمات فى العربية يكتنفه الغموض ، بحيث لا يمكن تتبع مسار الكلمات بسهولة ، فمحاولة متابعة التطور لكلمة ما أو الكشف عن تاريخها يعتمد فى أكثر الأحيان على الظن والحدس الذى لا تدعمه الوثائق ؛ ومن هنا تقف الكلمات التى وُصِفت بالشذوذ والندرة والضرورة فى بعض الحالات علامات بارزة قد تشير إلى مجرى التطور ولكنها لا تنهض دليلا

---

(١) سيبويه : ٣ ـ ٣٨٠ ( تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ) .
(٢) شرح الشافية للرضى ٣/ ١٩٧ .

عليه ، ولعل تتبعها قد يؤدى إلى تصور تقريبي لتاريخ كلمة ما ، وهنا تكون القوانين الصوتية العامة مساعداً على توجيه الباحث إلى مسرى التطور مع الاعتراف بأن الظروف تختلف من لغة إلى أخرى ، ومع ذلك ينبغى ألا نبالغ فى أهمية الصوتيات ؛ إذ « من النادر أن تستطيع وحدها تفسير كل شيء ، فالكلمات التى تركها الاستعمال لصيغتها كانت تحتوى أحيانا على دواع أخرى لهذا الترك »[1] ؛ فالقانون الصوتى الذى يغير ( اسْتَعْوَذَ ) إلى ( استعاذ ) ينطبق أيضاً على ( استحوذ ) ، ولكنه لم يؤثر فيها شيئاً ، فبقيت على أصلها .

والتغييرات التى تطرأ على بنية الكلمة كثيرة متعددة ، وأسبابها مختلفة ، ولكن يمكن القول على سبيل الإجمال بأن أى تغيير من هذا الضرب الذى لا يتعلق به « معنى إضافى إلى مدلول الكلمة يكون سببه الباعث عليه والداعى له هو تيسير النطق عن طريق تقليل الجهد العضلى المبذول .

فمن هذه التغييرات التغيير الذى يحدث بسبب المجاورة ، وهذا الضرب يأخذ مسارين أولهما : ما تتغير فيه الصيغة كلها لتلائم الصيغة المجاورة ، ولابد هنا من افتراض أن إحدى الصيغتين أقوى من الأخرى لأنها تؤثر على صيغتها ، والآخر : ما يتغير فيه الصوت الأخير من الكلمة بسبب مجاورته لما يليه فى الكلمة التالية ، وباب الإدغام بأنواعه المختلفة مجال هذا النوع من التغيير ، وكتب القراءات القرآنية حافلة بأمثلة متعددة منه[2] ، وكلا هذين التغييرين فى الكلمة مرهون بمجاورة ما بعدها ، أو ما قبلها .

وأما الضرب الأول فهو ما يُسمى بالمحاذاة أو الازدواج ، وقد عرف ابن فارس المحاذاة بقوله « هى أن يُجْعل كلام بحذاء كلام فيُؤْتى به على وزنه لفظا وإن كانا مختلفين »[3] ثم يذكر أمثلة متعددة ردد كثيراً منها فيما بعد الحريرى عندما قال « وقد نطقت العرب

---

( ١ ) اللغة لفندريس ٢٧٣ ( ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص ) .

( ٢ ) أنظر على سبيل المثال السبعة لابن مجاهد ١١٦ ومواضع أخرى ( تحقيق د . شوقى ضيف — دار المعارف ) والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب ١ / ١٤٣ إلى ١٦٠ ( تحقيق د.محيى الدين رمضان — دمشق ١٩٧٤ م ) .

( ٣ ) الصاحبى لابن فارس ٣٨٤ ( تحقيق السيد أحمد صقر ) .

بعدة ألفاظ غيرت مبانيها لأجل الازدواج وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد ، فقالوا : الغدايا والعشايا ، إذا قرنوا بينهما ، فإن أفردوا الغدايا ردّوها إلى أصولها فقالوا الغدوات ، وقالوا : هَنَأَنى الشيء ومرأنى ، فإن أفردوا مَرأنى قالوا : أمْرأنى . وقالوا : فعلت به ما ساءه وناءه ، فإن أفردوا قالوا : أناءه . وقالوا أيضاً : هو رجْس نجْس ، فإن أفردوا لفظة نَجَس ردوها إلى أصلها فقالوا : نَجَس كما قال سبحانه وتعالى : ( إنما المشركون نَجَس )[1] وكذلك قالوا للشجاع الذى لا يزايل مكانه : أهْيَس ألْيَس ، والأصل فى الأهيس : الأهوس ؛ لاشتقاقه من هاس يهوس ، إذا دق ، فعدلوا به إلى الياء ليوافق لفظه « ألْيَس » . وقد نُقل عن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال للنساء المتبرزات فى العيد : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » وقال فى عوذته للحسن والحسين ـ كرم الله وجههما ـ : « أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامّة ومن كل عين لامّة » والأصل فى « مأزورات » : موزورات لاشتقاقها من الوزر ، كما أن الأصل فى « لامّة » : مُلمّة لأنها فاعل من ألَمّت ، إلا أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ قصد أن يعادل بلفظ « مأزورات » لفظ « مأجورات » ، وأن يوازن بلفظ « لامة » لفظتى « تامة » و « هامة » . ومثله قوله ـ عليه السلام ـ « من حفّنا أو رَفّنا فليقتصد » أى من خدمنا أو أطعمنا ، وكان الأصل : أتحفنا فأتبع حفنا رفنا »[2] فالتغيير الذى تمّ فى أبنية الكلمات التى ساقها الحريرى إنما كان من أجل الموازنة والازدواج ، لأن استعمالاتها مفردة من قرينتها لا يكون على النحو الذى ترد به مقرونة مع ما تستحق من أجله التغيير من أجل الموازنة والازدواج ، وهنا لا يشترط التغيير فى الكلمة الأولى بعينها أو الثانية بعينها ، بل قد يكون التغيير فى الأولى أو الثانية ما دامتا مستعملتين فى سياق واحد ، لإحداث هذا التوافق النغمى فى إيقاع كل منهما ، وقد يقال هنا إن كل كلمة من هذه التى ادعى لها التغيير

---

(١) الآية ٢٨ من سورة التوبة .
(٢) درة الغواص للحريرى ص ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ( تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ) .

قد تكون قائمة بذاتها تعد مرادفة لمثيلتها ، ولكن قواعد الإشتقاق فى العربية لاتسمح لهذه الكلمة أن ترد على هذا النحو ، ولم يسمح لها بأن ترد على هذه الهيئة المغيَّرة إلا إذا كانت مقرونة بزميلتها الّتى تكون معها هذا التوازن ، ثم إن « العرب تزيد وتحذف حفظاً للتوازن وإيثارا له » كما يقول أبو منصور الثعالبي[1] .

وهناك تغيير يتم فى الكلمة بحذف جزء منها ، وهو كثير متنوع ،وأسبابه مختلفة كذلك ، فمنه ما يتم من أجل كثرة الإستعمال ،ومنه مايكون منأجل إقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه[2] ـ كما يرى النحاة ـ ومنه ما يحملون سببه الترخيم فى النداء أو فى غيره أو السرعة فى النطق أو الإقتصاد فى الجهد العضلى[3] .

وثمة تغيير يتم فى الكلمة بزيادة فيها ، سواءٌ أكانت هذه الزيادة بإشباع بعض حركاتها ، ومثال ذلك قراءة الحسن البصرى (سأُوريكم دار الفاسقين[4]) ، ووجه هذه القراءة ـ كما يقول أبو الفتح ابن جنى ـ هو أن يكون أراد : « سأُريكم ثم أشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واوا ، فصارت « سأُوريكم » ، ثم يقول فى توجيهها والإستدلال لها : « وقد جاء من هذا الإشباع الذى تنشأُ عنه الحروف شيءٌ صالح نثرا ونظماً ، فمن المنثور قولهم : بينا زيد قائم جاء عمرو ، إنما يريد : بين أوقات زيد قائم جاء فلان ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً ـ ومثله قول عنترة[5] :

يَنْبَاعُ من ذفرى غضوبٍ جَسْرةٍ .

---

(١) فقه اللغه وسر العربية ٣١٣ ( تحقيق مصطفى السقا وآخرين ) القاهرة ٩٥٤ ط ٢ وقارن بمافى « الضرورة الشعرية فى النحو العربى » للدكتور : محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٩١ .

(٢) الصاحبى لابن فارس : ٣٨٤ ( تحقيق السيد أحمد صقر ) .

(٣) انظر : فى اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس : ١٢٤

(٤) الآية : ١٤٥ من سورة الأعراف .

(٥) ، عجز هذا البيت « زباقة مثل الفنيق المكدم » وهو من معلقة عنترة ، وانظر : شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ٣٣٢ تحقيق عبد السلام هارون وشرح القصائد العشر للتبريزى ص ٣٤٥ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد . وشرح المعلقات السبع للزوزنى ١٧٢وشرح القصائد التسع المشهورات لأبى جعفرالنحاس ص ٤٩١ تحقيق أحمد خطاب .

أراد : يَنْبَع ، فأشبع فتحة الباء ، فنشأت عنها ألف كما ترى ، على هذا حمله لنا أبو على سنة إحدى وأربعين[1] .

وقد قال الأصمعى مع ذلك : يقال : « انبَاعَ الشجاع يَنْبَاعُ انبياعا إذا انخرط ماضيا من الصف » .

وأخبرنا أبو على عن أحمد بن يحيى أنه قال : يقال : جيء من حيث وليسا[2] .

وروى الفراء عن بعضهم أنه سمعه يقول : أكلت لَحْمَا شاة ، وهو يريد لحْمَ شاة ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا ، وهو اعتراض بين المضاف والمضاف إليه على ضيق الوقت وقصره بينهما ، ومنه المسموع عنهم فى الصياريف والدراهيم[3] ، وأنشدنا أبو على :

وأنّنى حَيْثُما يَثْنِى الهوَى بَصرِى
مِنْ حَوْثُما سلَكوا أدْنُو فَأنْظُورُ

يريد : فأنظُر ، فأشبع الضمة فأنشأ عنها واوا ، . . . . . وأنشد غيرهما :

عَيْطَاءُ جمّاءُ العظام عُطْبُول
كأنّ فى أنْيَابِهَا القَرَنْفُول

يريد : القَرَنْفُل ، فإذا جاز هذا ونحوه نظما ونثرا ؛ ساغ أيضاً أن يُتَأوّل لقراءة الحسن « سأوريكم » أراد : سأريكم وأشبع ضمة الهمزة فأنشأ عنها واوا ، وهو أبو سعيد ، المأثور من فصاحته ومتعالم قوة إعرابه وعربيته ! فهذا مع ما فيه من نظائره أمثل من أن يتلقى بالرد صرفا غير منظور له ولا مَسْعِىً فى إقامته . وزاد فى احتمال الواو فى هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ ، فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده ، فألحقت الواو فيه لما ذكرنا[4] وقد آثرت أن أنقل نص ابن جنى على طوله لأن به أمثلة أخرى لما يراد التمثيل له من الزيادة فى الصيغة بالإشباع ، وينبغى أن أشير هنا إلى أن ابن فارس يجعل هذا من سنن العربية ويسميه « البُسْط » ، يقول : « العرب تبسط

---

(١) يقصد بأبى على أبا على الفارسى وكان أستاذ ابن جنى ، والمقصود بسنة احدى وأربعين سنة احدى وأربعين وثلاثمائة من الهجرة .

(٢) أشبع فتحة السين من ( ليس ) فنشأ عنها فتحة طويلة أى ألف .

(٣) كما فى بيت الفرزدق :
تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة
نفى الدراهم تنقاد الصياريف
( انظر الديوان : ٥٧٠ ) .

(٤) المحتسب لابن جنى ١/٢٥٨ ، ٢٥٩ ( تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ) .

الاسم والفعل وتزيد فى عدد حروفهما ، ولعل أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه ، وذلك قول القائل :

وليـــلة خامـــدة خمـــــــــودا
طخياء تغشى الجدى والفُرْقُـــــودا

فزاد فى « الفرْقد » الواو ، وضم الفاء لأنه ليس فى كلامهم « فَعْلُول » ولذلك ضم الفاء .

وقال فى الزيادة فى الفعل :

لو أنَّ عمراً هـــم أن يَرقُـــودَا
أقولُ إذْ خَرَّتْ على الكلكـــــال

ومنـــه :

أراد : الكلكل . وفى بعض الشعر « فأنظور » أراد « فأنظر »[1] وهذه الظاهرة ليست مقصورة على الشعر وحده : لورودها فى قراءة الحسن السابقة ، ووروداها فى النثر الذى أشار إليه أبو الفتح ابن جنى فى النص الذى نقلته عنه ، ولكن أكثر ذلك فى الشعر كما أشار ابن فارس . ولعلّ هذه الزيادة الناتجة عن إشباع الحركات على الرغم مما قيل عن بعضه إنه لغة[2] تخضع لقوة النبر بغرض التركيز على معنى معين ، فيتولد عن الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها . فهو — إذن — من نبر السياق ، أو النبر الدلالى — كما يسميه الدكتور تمام حسان — « وأى مقطع فى المجموعة الكلامية سواء كان فى وسطها أو فى آخرها صالح لأن يقع عليه هذا النوع من النبر »[3] ولعل هذا ما عناه ابن جنى عندما قال فى تفسير قراءة الحسن التى سلفت « وزاد فى احتمال الواو فى هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد فى إشباعه واعتماده فألحقت الواو فيه » ونحن لا نفهم تمكين الصوت وزيادة الإشباع فيه والاعتماد عليه إلا على أنه هذا النبر الدلالى المرتبط بالسياق ، وابن جنى هو الذى يقول « إن الأصوات تابعة للمعانى فمتى قويت ؛ قويت ، ومتى ضعفت ؛ ضعفت »[4] ، ومهما يكن من أمر فهو من التغيير فى بنية الكلمة شجع عليه وضوح المعنى وعدم اللبس فيه[5] .

---

(١) الصاحبى لابن فارس : ٣٨٠ ( تحقيق السيد أحمد صقر ) .
(٢) أنظر اللسان ٢٠/٣١٢ ، ٣٧٩ . (٣) مناهج البحث فى اللغة : ١٦٣ .
(٤) المحتسب ٢ / ٢١٠ . (٥) الضرورة الشعرية فى النحو العربى : ٢٢٣ .

وثمة ضروب من التغيير فى الكلمة المفردة سميت بأسماء مختلفة وعولجت علاجا متباينا وقد ألف كثير من علماء العربية ، منهم ابن السكيت وابن قتيبة وأبو الطيب اللغوى وأبو القاسم الزجاجى[1] ، فى هذا الباب ، وقد حشد ابن قتيبة فى « أدب الكاتب »[2] طائفة متنوعة تحت عنوان « باب المبدل » ، ولكن هذا الإبدال ليس المقصود به الإبدال الصرفى ، بل المقصود به الإبدال فى أعم معانيه ، أى تغيير حرف باخر مع عدم تغيير معنى الكلمة ، ومعظم هذه الأمثلة التى ذكرها ابن قتيبة يرجع سبب الإبدال فيها إلى تقارب صوتى بين الحرف المبدل والمبدل منه سوغه وساعد عليه عدم وضوح السمع أحيانا من الراوى الذى جمع هذه الكلمات ، وقد يكون من أسباب هذا التبادل الصوتى تعدد اللهجات كأن تنطق قبيلة ما الكلمة بطريقة تختلف عن نطق قبيلة أخرى ، ولما كانت الكلمتان بمعنى واحد عند القبيلتين لم يفرق بينهما الراوى اللغوى ، وقد تكون الكلمتان مختلفتى المعنى ، ولكن جامعى اللغة سووا بينهما لعدم إدراك الفروق الدقيقة بين المعنيين ، وقد يكون وراء كثير من هذه الكلمات نطق الأطفال أو من كانوا مصابين بعيوب نطقية مختلفة ، فقد قالوا « مدهته » بمعنى « مدحته » و « الأيم » و « الاين » الحيّة ، ولعل الذى ساعد على ذلك هو المقاربة الصوتية بين الهاء والحاء وهما متّحدتان صفةً ؛ إذ إن كلا منهما صوت احتكاكى مهموس ومتقاربتان فى المخرج إذ تخرج الهاء من تجويف الحنجرة ( فتحة المزمار ) والحاء من الحلق ، ولعلنا نلاحظ أن التهاون قليلا فى نطق الحاء يحولها إلى هاء ، ولذلك قد يبالغ الأجنبى عن العربية استعدادا لنطقها فينطقها خاء ، أو يتكاسل فينطقها هاء ، ولعل هذه المقاربة الصوتية كانت السبب فى قولهم « استعديت عليه » و « استأديت عليه » وسواء أكانت المقاربة فى المخرج

---

(١) انظر كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق عز الدين التنوخى ( دمشق ١٩٦٠ م ) ، والإتباع لأبى الطيب اللغوى أيضا تحقيق عز الدين التنوخى ( دمشق ١٩٦١ ) ، والإبدال والمعاقبة والنظائر لأبى القاسم عبد الرحمن ابن اسحاق الزجاجى ، تحقيق عز الدين التنوخى ( دمشق ١٩٦٢ ) والقلب والإبدال لابن السكيت .

(٢) انظر صفحة ٣٧١ ومابعدها .

أم فى الصفة ، فمن المقاربة فى المخرج قولهم « سبَّد رأسه » و « سمَّده » إذا استأصله وقولهم فى القبر : «جدف » و « جدث » و « فناء الدار » وثناؤها و « المغافير » و « المغاثير » و « فروغ » و « ثروغ[1] » ورجل ذو ثروة وفروة وقد أثرى وأفرى ، والدفء والدثء واللثام اللفام ، وحثيث وحفيف ، والثوم والفوم[2] .

وقد أشار أبو الفتح ابن جنى إلى أن بعض هذه التغييرات سببها هو اختلاف لهجة عن أخرى حيث يقول : « وقال بعضهم : يقال : شزب وشسب وشسف بمعنًى ، أى ضمر ، وفصل الأصمعى فقال : الشازب الذى فيه ضمور وإن لم يكن مهزولا ، والشاسب والشاسف الذى قد يبس ، قال : وسمعت أعرابيا يقول : ما قال الحطيئة « أينقا شزبا » إنما قال : « أعثزاً شسبا »[3] .

ويقول أبو الفتح أيضاً فى تفسير بعض هذه التغييرات ناسبا إياها إلى قبيلتها : وكلب تقلب السين مع القاف خاصة زايا ؛ فيقولون فى سقر : زقر ، وفى مس سقر : مس زقر ؛ وشاة زقعاء فى صقعاء ، ومثله من الصاد : ازدق فى اصدق[4] ، وزدق فى صدق[5] .

وهناك نوع من التغيير يكون الباعث عليه والدافع له محاولة التخلص من التضعيف والفرار من التماثل ؛ وقد أخذ مسلكين أحدهما الحذف والثانى الإبدال أما الحذف فمن أمثلته : هَيْن ـ لَيْن ـ كيْس ـ مَيْت ، وجميعها بياء ساكنة غير مشددة والأصل فى هذه جميعاً فَيْعِل أى «هيِّن وليِّن وكَيِّس ومَيِّت » فلو لم

---

( ١ ) انظر أيضا سر الصناعة لابن جنى ١ / ١٩١ .

( ٢ ) أنظر : الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجى ٨٦ ـ ٨٩ وقد لاحظت عندما كنت أملى نصا شعريا على الطلاب أن بعض الكلمات المشتملة ضمن حروفها على ثاء يكتبها بعضهم فاء أو العكس وبخاصة إذا كانت الكلمة غير معروفة بالنسبة لهم وإذا كانوا منهمكين فى الكتابة بحيث لم ينظروا إلى أثناء نطقها ، أو إذا كانوا غير منتبهين جيدا .

( ٣ ) سر الصناعة ١ /٢٠٧ والأعرابى يشير إلى بيت طرفة ماكان ذنب بغيض لا أبا لكم
فى بائس جاء يحدوا أينقا شسبا
( انظر الديوان ١٧ ) .

( ٤ ) تفعل مثل هذا فى العامية إذ تقلب السين والصاد زايا فى الكلمات التى تكون فيها كل منهما ساكنة بعدها صوت مجهور مثل : « مزجد » فى مسجد ، « ازدق » أزدق » فى اصدق .

( ٥ ) سر الصناعة ١/ ٢٠٨

يكن الأصل فيْعلا لما جمعوه بالواو والنون فقالوا : قيلون وكيسون ولينون وميتون ، لأنه ما كان من فَعْل فالتكسير فيه أكثر ، وما كان من فَيْعل فالواو والنون فيه أكثر . ألا ترى أنهم يقولون : صعْب وصعاب وخَدْل وخدَال ، وفَسْل وفسال ، وقالوا : هَيْن وهيْنُون ، ولَيْن وليْنُون ، لأن أصله فَيْعل ولكنه خُفف وحذف منه »[1] . وأما الإبدال فإنه يكون بأن يبدل أحد المثلين وهو الثانى ياء يقول سيبويه عن الياء « وقد تبدل من مكان الحرف المدغم نحو قيراط ، ألا تراهم قالوا قُرَيْرِيط ، ودينار ألا تراهم قالوا : دُنَيْنِير »[2] ، ومثل تَظَنَّيْت ، من الظن ، وأصله تَظَنَّنْت وتَقَضَّى ، وأصله تقَضَّضَ ، قال العجاج :

تَقَضِّىَ البازى إذا البـــازى كسر

أراد : تَقَضُّض ، وقال الله عز وجل ( وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتَصْدِية )[3] قال أبو عبيدة : المكاء : الصفير ، والتصدية : التصفيق ورفع الأصوات ، وأصله من صددْت أصِدّ ، ومنه قول الله عز وجل : « إذا قومك منه يَصدُّون »[4] أى يضجون ويعجون ، فجعل إحدى الدالين ياء . و « لبّيك » هو من « ألبّ بالمكان » إذا أقام به فأبدل من إحدى الباءين ياء . قال أبو عبيدة : « دسّاها » من دسست . وتمطّى أصله « تمطط » أى مدّ يده ، ومنه المشية المُطَيْطاء وهى التبختر « أملَلْت الكتاب » و « أملَيْته » قال الله جل ثناؤه ( فَليُمْلِلْ وليُّه بالعدل )[5] . وقال فى موضع آخر ( فهى تملى عليه بكرة وأصيلا )[6] »[7] . ولعل هذا راجع إلى وسلك العربية فى محاولة التخلص من توالى الأمثال فى الكلمة الواحدة ، ولعل كثيراً من أمثلة المضعف قد تكون . آتية من هذا النوع من البدل الذى يكون الغرض من ورائه هو التخلص من التضعيف فمثلا « تكمكم » من « تكَمّم » أى لبس الكُمّة وهى القلنسوة ، و « تململ » على فراشة أصله « تملّل » من الملّة وهى الرماد

---

(١) سيبويه ٣ /٢ . (٢) سيبويه ٤ /٢٤٩ .
(٣) سورة الانفال آية ٣٥ . (٤) سورة الزخرف آية ٥٧ .
(٥) سورة البقرة آية ٢٨٢ . (٦) سورة الفرقان آية ٥ . (٧) أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٧٦ .

الحار ، و « تكركر » أصله « تكرر » من التكرير ، والغيور « المشفف » أصله المشفف من شفّته الغيرة وشفّه الخرن ، و كُبْكِبوا من كُبِّبُوا وأصله كَبَبْت الرجل على وجهه . وهذا التفسير أشبه بمسلك العربية وأقرب إلى تصرفها من التفسير الذى قدمه ولفنسون إذ يرى أن أمثال هذه الأفعال الرباعية المضعفة يحتمل « أنها كانت فى الأصل مؤلفة من حرفين اثنين ثم انتقلت فى قرون متطاولة حتى صارت أفعالا رباعية »[1] أو هى تطور لأفعال ثلاثية كما يرى هنرى فليش[2] .

وهناك ما يعرف بالقلب المكانى وهو أن ينتقل حرف مكان آخر فى الكلمة مع بقائها ـ بطبيعة الحال ـ على معناها الأصلى ، وذلك مثل « أيْنُق إنما هو أنْوُق فى الأصل ، فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا » وهناك أمثلة أخرى يسوقها الصرفيون تمثيلا للقلب المكانى ، ويقول سيبويه « أعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل ، وذلك لأنه اسم بنى على ذلك »[3] . ومع أن الاسم المقلوب بنى على ذلك فإن الصرفيين ينبهون إلى أنه كان ينبغى أن يكون على ما قرروه له ، يهديهم فى ذلك أمور كثيرة وقواعد مختلفة منها الاشتقاق وتصريف الكلمة على أوجه مختلفة ، أو ورود الكلمة مصححة غير معلة مع وجود أسباب الإعلال فيها ، أو ندرة الاستعمال ، أو ما قد يترتب على عدم القلب من اجتماع همزتين فى آخر الكلمة ، أو أن يترتب على القول بعدم القلب فى الكلمة منعها من الصرف دون مقتض ، والصرفيون يراعون القلب المكانى فى الميزان الصرفى ، يقول ابن هشام ـ وهم يسمون القلب المكانى التحويل ـ « وإذا كان فى الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله فى الميزان ، فتقول فى نَاء : فَلَع لأنه من نَأَى ، وفى الحادى : عالف لأنه من الوحدة »[4] .

وكل أمثلة القلب المكانى يُتوقف فيها على السماع إلا مسألة واحدة وهى صوغ اسم الفاعل من الثلاثى الأجوف المهموز اللام فإن فيها خلافاً بين الخليل وغيره

---

(١) تاريخ اللغات السابقة : ولفنسون : ١٦ ، ١٧ .
(٢) أنظر الظربية الفصحى : ١٥٥ : ١٥٦ ( ترجمة د . عبد العبد شاهين ) .
(٣) سيبويه ٣/٣٦٦ .
(٤) أوضح المسالك لابن هشام ٢/٣٧٦ .

من النحويين إذ يرى الخليل قياسية القلب المكانى فى هذه المسألة يقول سيبويه « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهن مقلوبة ، وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه ؛ إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة وذلك نحو قولهم ( للعجاج ) :

لاثٍ به الأشاءُ والعُبْرِىّ

وقال ( لطريف بن تميم العنبرى ) :

فتعرفونى إننى أنـا ذاكم
شاكٍ سلاحىَ فى الحوادث مُعْلَمُ

وأكثر العرب يقول : لاثٌ وشاكٌ سلاحه ، فهولاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام فى جئت حين قالوا ناعِل لأن من شأنهم الحذفَ لا القلب ، ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقى الألف والياء وهما ساكنتان : فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة فى جاءٍ هى الهمزة التى تبدل من العين . وكلا القولين حسن جميل »[1] .

والذى أراه فى مسألة القلب المكانى أن كل بنْية مما ادُّعى أن فيه قلبا مكانيا ربما كانت فى بدء أمرها خطأً من بعض الناطقين ، أو محاولة من بعض الشعراء لإقامة الوزن كما فى « رَاءَ » و « رأى » و « ناءَ » و « نأَى » و « ساءَ » و « سَأَى » ولعل التصحيف والتحريف قد قاما بدور كبير فى هذا المجال فوُجدت بذلك صيغتان للكلمة الواحدة ، ثم استقلت كل منهما عن الأُخرى ، واستغنى بتصاريف إحداهما عن بعض تصاريف الأُخرى فى الاستعمال .

ولقد أشار سيبويه إلى أن الاسم الذى به قلب – أى قلب مكانى – لا يرد إلى أصله لأنه اسم بنى على ذلك من أول أمره ، وإلى هذا ذهب كثير من أصحاب المعاجم فعالجوا كل صيغة من هذه الصيغ بوصفها بنية مستقلة عن الأُخرى ، وبذلك يصبح جميع هذه الأمثلة التى يقال إن فيها قلبا مكانيا عملا معجميا لا صرفيا كأن يقول ابن قتيبة « ومن المقلوب جذب وجبذ . واضمحل الشىءُ وامْضحل . وأحجمت عن الأمر وأجحمت . وطمس الطريق وطسم : إذا درس . وثَنِتَ اللحم وتَثِتَ :

---

(١) سيبويه ٤/٣٧٧ ، ٣٧٨ وقارن بالمقتضب للمبرد ١/١١٥ ، ١١٦ والمنصف شرح التصريف لابن جنى ٢/٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

إذا أنتن . وأتى الشيء يأتى – مثل أنى يأنى – وآن يئين : إذا حان . وبئر عميقة ومعيقة . وقاع الفحل على الناقة وقعا عليها يقعو : إذا ضربها . وحمت يومنا ومحت : إذا اشتد حره . وشفنت وشنفت أى : نظرت . وصعق الرجل وصقع ، وهى الصاعقة والصاقعة . وعقاب عقنباة وعبنقاة وبعقناة : وهى ذات المخالب ، وأشاف الرجل على الشيء وأشفى إذا أشرف . واعتام واعتمى : إذا اختار . واعتاق الأمر فلانا واعتقاه : إذا حبسه وتبلت الشيء وبلته : قطعته . ومنه قول الشنفرى :

كأن لها فى الأرض نِسْياً تقصه
على أمها وإن تحدثك تبلتِ

أى تقطع »[1] . وليس لهذا النوع من التغيير علاقة قوية بما نحن بصدده ولكنى ذكرته – فحسب – استكمالا لأنواع التغيير فى الكلمة المفردة ، ولأن بعض أمثلته – وهذا هو الأهم – قد يترتب عليها إعلال فى الكلمة مثل « قِسِىّ » جمع قوس ، كما يرى الصرفيون .

وكل أنواع التغيير السالفة لا تعد من التغيير الذى يتناوله علم الصرف العربى بمفهومه المتوارث ، ولكنها تغييرات مبثوثة فى بطون كتب اللغة العامة ، وترد لها إشارات فى أمهات كتب النحو ، غير أنها لا تفرد لها بحثا مستقلا ولا تضعها فى تبويب خاص ، أما التغيير الذى تتناوله كتب الصرف فهو الذى يندرج تحت واحد من المصطلحات التى سأعرض لها فى الفقرة التالية ، ومن بين هذه التغييرات الإعلال والإبدال والمقصود بالإبدال هنا الإبدال التصريفى لا الإبدال بمعناه العام فى اللغة .

**ثانيا : مصطلحات التغيير الصرفية :**

لما كان المدلول العام لمصطلحى الإعلال والإبدال داخلا فى مفهوم « التغيير » فى الكلمة الواحدة المفردة ، فإنه ينبغى الوقوف على تحديد أنواع التغيير فى الكلمة المفردة ، وبيان ما يندرج منه تحت ظاهرة الإعلال والإبدال ، وما لا يدخل فى مباحثهما ، وشرح المقصود من كل منها على وجه الدقة .

---

(1) أدب الكاتب لابن قتيبة ٢٨١ ، ٢٨٢ .

لقد كانت أنواع التغيير التى سبقت الإشارة إليها مما لا يتناوله الصرفيون تحت أبواب الصرف المعهودة ؛ وذلك لأنها ـ كما أشرت ـ لا تخضع لقاعدة مطردة ، أما المصطلحات التى تدل على تغيير فى الكلمة المفردة ، أى تغيير حرف بآخر فى مجال الدراسة الصرفية عند القدماء فهى :

١ ـ الإعلال .

٢ ـ الإبدال .

٣ ـ القلب .

٤ ـ التخفيف .

٥ ـ التعويض .

وينبغى التنبه إلى أن هذا التغيير الذى تعبر عنه هذه المصطلحات ليس خاصا بنوع معين من أقسام الكلمة فى العربية ، أى ليس خاصا بالفعل وحده مثلا أو بالاسم وحده ، بل هو عام فى الأسماء والأفعال جميعاً ، وقانونه فيهما واحد .

ثم إنه قد يشترك مدلول مصطلح مع مدلول مصطلح آخر فى جانب من الجوانب وينفرد كل منهما بجانب آخر ، وقد يكون مدلولا مصطلحين متفقين فى كلمة مّا ، بمعنى أن التغيير الواقع فى الكلمة يصح أن يطلق عليه هذا المصطلح أو ذاك ، كما أنه قد يكون هناك تباين بين مدلولى مصطلحين فى التغيير الحادث..

### ١ ـ مصطلح الاعلال :

يعرف هذا المصطلح بأنه : هو تغيير حرف العلة للتخفيف ، بقلبه أو اسكانه أو حذفه[1] .

إذن ، مجال الإعلال هو حروف العلة ( وهى الألف والواو والياء ) فى الكلمة الواحدة ، ومن هنا جاء اسمه ، فإذا كان فى الكلمة حرف من حروف العلة المذكورة مثل : ( قَوْل ) ثم وجدنا هذه المادة فى صيغة الماضى مثلا ( قَالَ ) فقد حدث فى هذه الكلمة إعلال ؛ إذ تغير حرف العلة ( الواو ) وصار ( ألفا ) وكان هذا الفعل فى الأصل ( قَوَل ) مع ملاحظة أن التغيير قد حدث فى مكان الحرف المغير ، ولم يحدث فى مكان آخر من الكلمة مثل كلمة ( عِدَة ) وهى صيغة من صيغ الأصل الثلاثى ( و . ع . د ) وكان ينبغى ـ بناء على مراعاة ترتيب

---

(١) انظر : حاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ٢٨٠ .

الأُصول فى الكلمة ـ أن تكون ( وعْد ) ولكننا نلاحظ أن ثمة حرفا قد حذف وهو ( الواو ) وقد جاء عوضا عنه حرف آخر هو ( التاءُ ) فى آخر الكلمة ، فليس هذا إعلالا ، لأن حرف العلة لم يأْت فى نفس مكانه حرف علة آخر ، والذى حدث فى كلمة ( عدة ) تعويض ـ كما سيأْتى تعريفه .

وما بين الإعلال والتعويض ـ إذن ـ تباين ، إذ ليس بينهما اتفاق فى شئ ما .

ومن فهم التعريف السابق ندرك أن التغيير فى الأسماء الستة للإعراب فى مثل : جاء أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك ، وكذلك فى المثنى وجمع المذكر السالم مثل : حضر طالبان ، ورأيت طالبين ، وحضر المدرسون ورأيت المدرسين ـ التغيير الذى حدث فى هذه الأمثلة ليس إعلالا مع أن فيه حرف علة جاء فى مكان حرف علة آخر ، لأن هذا التغيير ليس للتخفيف ، وإنما تغيير من أجل الإعراب .

وقد قسموا الإعلال إلى ثلاثة أنواع هى :

الإعلال بالقلب ، والإعلال بالتسكين أو النقل ، والإعلال بالحذف .

**٢ ـ مصطلح الابدال :**

معنى الإبدال فى اللغة هو جعل شئ مكان شئ آخر بحيث يقوم المبدل مقام المبدل منه ويغنى غناءه .

وقد انتقل هذا المدلول اللغوى الواسع إلى مجال الاصطلاح الصرفى ، غير أنه خصص بتبادل الحروف فى الكلمة الواحدة وصار الإبدال فى مصطلح علماء الصرف هو : جعل حرف فى مكان حرف ، ولا يختص بأحرف العلة ؛ وما يشبه أحرف العلة[1] سواء أكان للإدغام أم لم يكن ، وسواء أكان لازما أم غير لازم ؛ ولابد فيه من أن يكون الحرف المبدل فى مكان الحرف المبدل منه .

إذن ، جَعْل أى حرف ـ سواء أكان حرفا صحيحا أم حرف علة ـ فى مكان أى حرف آخر فى الكلمة يعد إبدالا ، ومعنى هذا أن بعض أنواع الإعلال وهو ـ كما سبق تعريفه ـ خاص بحروف العلة يعد أيضاً إبدالا ؛ فمثلا الفعل ( قال ) أصله ( قول ) ، تحركت الواو وفتح

---

(١) ما يشبه أحرف العلة هو الهمزة ، على ما سيأتى بيانه .

ما قبلها فقلبت ألفا وهنا نستطيع أن نقول إنه أبدل حرف من حرف آخر ، فهذا يمكن أيضاً أن يسمى إبدالا مع كونه من الإعلال كما رأينا ، فالإعلال والإبدال – إذن – يلتقيان فى بعض الكلمات التى يحدث فيها تغيير من نوع معين وهو الإعلال بالقلب .

لكن تغييراً آخر كما فى كلمة ( اصطبر ) – وهى فعل على وزن ( افتعل ) حيث أبدلت التاء طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق ( هو الصاد ) لا يمكن أن يسمى إعلالا لأن الذى حدث هنا هو إبدال حرف صحيح من حرف صحيح آخر فليس هذا من الإعلال فى شىء ولكنه إبدال فقط .

فالإبدال – إذن – قد ينفرد عن الإعلال فى بعض أنواع تبادل الحروف التى تسمى الحروف الصحيحة فى عرف الصرفيين العرب .

وفى كلمة مثل ( يقوم ) – وهى فعل مضارع على وزن ( يفْعُل ) – نلاحظ أن الميزان الصرفى لا يتطابق تماما مع الموزون بحسب الصورة المنطوقة ، لأن الميزان الصرفى وهو « يَفْعُل » أوله حرف متحرك ، يليه حرف ساكن ، يليه حرف متحرك ، وأما الحرف الأخير فلا عبرة بحركته أو عدمها لأن ذلك خاضع للوقف أو الوصل ، والجزم أو غيره ، والفعل المضارع « يَقُومُ » يتتابع فيه حرفان متحركان ، تليهما الواو الممدودة وهى – فى عرف الصرفيين العرب – حرف ساكن فى هذه الحال ، إذ حرف المد يعد ساكنا لديهم ، فإذا أرجعنا هذا الفعل إلى صورته الأصلية وجدناه بهذه الصيغة ( يَقْوُم ) – بإسكان القاف ، وضم الواو – إذن فقد نقلت ضمة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها وهو القاف – على حد تعبير القدماء – وصارت الواو خالية من الحركة أى سكنت ، وأصبح نطق الفعل ( يَقُوم ) بضم القاف وسكون الواو أى صيرورتها حرف مد ، فهنا تغيير قد حدث بإسكان حرف العلة بعد أن كان متحركا ولم يحدث تبادل بينه وبين حرف آخر ، فهذا الذى حدث من التغيير ليس من الإبدال فى شىء بل هو إعلال فحسب .

فإذا قرأنا فى بعض كتب الصرف أن العلاقة بين الإعلال والإبدال هى علاقة

العموم والخصوص الوجهى – وهى عبارة مستعارة من المنطق – فمعنى هذا أنهما يجتمعان فى شىء كاجتماعهما فى نحو : قال ، باعَ ، صامَ ، قام ، سعى ، دعا ، رعى ، رمى ، إذ حدث فى كل كلمة من هذه الكلمات إعلال وهو استبدال حرف علة بآخر فمثلا كلمة ( باع ) أصلها ( بَيَع ) أعلت الياء وقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها – على ما سيأتى – فهذا إعلال لأن حرف علة جاء مكان حرف علة سواه ؛ وهذا التغيير لنفسه يمكن أن يسمى إبدالا ؛ إذ أبدل حرف من آخر ، وينفرد كل منهما فى شىء آخر كما انفرد الإبدال فى نحو : اصطبر وادّكر وازدحم واضطلع واطّلع وازدجر ، ففى كل كلمة من هذه الكلمات حدث إبدال فحسب ؛ إذ جاء حرف صحيح مكان حرف صحيح آخر كما فى ( ازدحم ) مثلا ، أصلها ( ازتحم ) أبدلنا التاء دالا للأسباب التى ستعرفها فيما بعد ، وكما انفرد الإعلال فى نحو : يَقوم ، يقُول ، يصُوم ، يميل ، يبيع ، لأنه لم يحدث فى هذه الكلمات أن استبدل حرف بحرف وإنما سكن حرف العلة بعد نقل حركته إلى الحرف الساكن الصحيح قبله .

**٣ – مصطلح القلب :**

سلك علماء الصرف فى تفسير « القلب » ثلاث طرائق مختلفة هى :

**(أ) طريقة ابن الحاجب :**

يرى ابن الحاجب أن القلب هو : جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف فهو – عنده – خاص بأن يكون الحرف المقلوب حرف علة ، وأن يكون القلب للتخفيف . وهو من ناحية أخرى عام فى الحرف المقلوب إليه إذ لا يشترط أن يكون الحرف المقلوب إليه حرف علة أو حرفا صحيحا ، فمن القلب قلب الواو والياء تاء إذا وقعتا فاء لـ ( افتعل ) مثل اتّعظ واتّسر ؛ وأصل كل منهما ( أوتعظ ) و ( ايتسر ) قلبت كل من الواو والياء تـاء وأدغمت فى تاء الافتعال .

ومن القلب – على هذا التعريف – قلب الواو همزة مثل : أوَاصِل ( جمع واصلة ) وأصلها : وَوَاصل ، وأُجُوه ، وأصلها : وجوه ( جمع وجه ) وأُقّتت ، وأصلها وُقّتَت .

وليس من القلب ـ على هذا التعريف ـ تخفيف الهمزة فى نحو : بير وذيب وراس وفاس ، أو إبدالها ياء فى مثل : خطايا لأن الحرف المقلوب هنا ليس حرف علة ، لأنه فى الأمثلة المذكورة هو الهمزة ، وابن الحاجب يشترط أن يكون الحرف المقلوب حرفا من حروف العلة ليكون مما يندرج تحت مصطلح « القلب ».

وعلى هذه الطريقة تجد أن العلاقة بين القلب والإبدال هى : العموم والخصوص المطلق ـ وهى عبارة مستعارة أيضاً من المنطق ـ أى أن القلب والإبدال يجتمعان فى نحو : قال وباع وكساء ورداء واتصل واتسر ، وينفرد الإبدال فى نحو : ( التظنّى ) لأن الياء مبدلة من نون ( لأن أصلها التظنن ) ، وكذلك ( تقضّى ) لأن الألف مبدلة من ضاد ( وأصلها تقضض ) .

والقلب بهذا المفهوم يتفق مع الإعلال بالقلب وحده ، ولكن الإعلال بالحذف والإسكان لا يتفقان مع « القلب » بهذا المدلول .

**(ب) طريقة الرضى :**

يضم العلامة الرضى الهمزة إلى حروف العلة الثلاثة ( الواو والياء والألف ) ، ولذلك يقول فى تعريف القلب : « ولفظ القلب مختص فى اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور فى غير الأربعة لفظ الإبدال ، وكذا يستعمل فى الهمزة أيضاً »[1] .

والقلب على هذا التفسير يشمل تخفيف الهمزة فى نحو : بير ، وسُوتم ( وأصلها سُؤتم ) وراس ، ويخرج منه إبدال الواو والياء تاء فى نحو اتعد واتسر .

ويتفق القلب ـ بهذا المفهوم ـ مع الإبدال فى كل ما حدث فيه إبدال حرف علة من آخر أو همزة أو عكسه ـ وينفرد الإبدال فى نحو ( ادّكر ) وكل تغيير فى غير أحرف العلة أو الهمزة ، وذلك لأن ( ادكر ) أصلها : اذ تكر ( افتعل من ذكر ) فأبدلت تاء الافتعال دالا فصار الفعل : اذْ دَكَر ثم أبدلت الذال دالا ، وأدغمت الدال فى الدال فصار إلى الصورة المنطوق بها وهى ( ادَّكَر ) ، فهذا التغيير ليس فى حروف العلة ، وهذا ـ

---

(١) شرح الشافية : ٦٧/٣

الضرب من العلاقة يسمى فى عرف المناطقة العموم والخصوص المطلق ، إذ يجتمع الشيئان فى أمر وينفرد أحدهما فى شيء آخر .

ويتفق القلب – بهذا المفهوم أيضاً – مع الإعلال إذا كان إعلالاً بالقلب فى مثل : قَال ورمَى ، وينفرد الإعلال إذا كان إعلالا بالحذف مثل : قل وبع أو بالإسكان أو النقل مثل : يقُول ، كما ينفرد القلب إذا كان بتخفيف الهمزة فى نحو بير وراس ، فالعلاقة بينهما – إذن – هى العموم والخصوص الوجهى .

(ج) طريقة المتأخرين :

يرى متأخرو الصرفيين ؛ كالزمخشرى وابن مالك وغيرهما أن القلب هو : جعل حروف العلة بعضها مكان بعض[1] .

وتفسير القلب بهذا لا يجعل منه تخفيف الهمزة ولا قلب حرف العلة تاء أو همزة أو غيرها من الحروف الصحيحة ، لأن تخفيف الهمزة وإبدال حرف العلة حرفا صحيحا يدخلان عندهم فى مفهوم الإبدال .

وإذا استعرنا أُسلوب المناطقة لوصف العلاقة بين القلب – بهذا المفهوم – والإبدال فإننا نقول إن العلاقة بينهما هى العموم والخصوص المطلق أى أن الكلمات : قال ، باع ، ميراث ، بجيّد لأهيّن قد حدث فيها ما يمكن أن نسميه قلبا وإبدالا فى نفس الوقت ، لكن الكلمات عَلِجّ والعَشِجّ والبَرْنِجّ والصِيصج فى قول الراجز :

خَالــى عُويــفٌ وأبــو عَلِـــجّ
المطعمـــان اللحـــمَ بالعَشــــجّ
وبالغَـــداةِ كتــل البرْنِـــــــجّ
يُقْلَـــع بالوَدّ وبالصِّيصِيــــــجُ

( وأصل هذه الكلمات : أبو علىّ حيث أُبدلت الياء المشددة جيما مشددة وكذلك الكلمات الباقية العشىّ والبرنىّ والصّيصِىّ ) ، هذه الكلمات لم يحدث فيها إلا ( إبدال ) فحسب ؛ أى انفرد الإبدال عن القلب – بهذا المفهوم – فى إبدال حرف العلة حرفا صحيحاً .

---

[1] ( ١ ) انظر المفصل للزمخشرى ص ٣٧٤ ومابعدها ، وشرح المفصل لابن يعيش ، الجزء العاشر ص ٧ ومابعدها ، وانظر أيضا تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٣٠٠ ومابعدها .

**٤ ـ مصطلح التخفيف :**

مصطلح التخفيف خاص بتخفيف الهمزة أى تغييرها بحذفها ألبته من الكلمة أو قلبها إلى حرف من جنس حركتها وحركة ما قبلها ، أو جعلها بين بين أى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها .

وظاهرة تخفيف الهمزة ظاهرة لهجية مردها إلى البداوة والتحضر ، فأهل البادية يؤثرون نطق الهمزة على ما هى عليه أى يحققونها ، وأما أهل الحاضرة فإنهم يميلون إلى التخفف من الهمزة لما فيها من الثقل ويلجأون فى ذلك إلى التخفيف .

يقول ابن يعيش : « اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق إذ كان أدخل الحروف فى الحلق ؛ فاستثقل النطق به إذ كان إخراجه كالتهوع[1] فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز ، وهو نوع استحسان لثقل الهمزة .

والتحقيق لغة تميم وقيس ، قالوا لأن الهمزة حرف ، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف .

وتخفيفها بالإبدال ، والحذف ، وأن تجعل بين بين .

فالإبدال بأن تزيل نبرتها فتلين ، فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها ....

ولذلك كان أبو العباس[2] يسقطها من حروف المعجم ولا يعدها معها ، ويجعل أولها الباء[3] ، ويقول : الهمزة لا تثبت

---

(١) التهوع : تكلف القيء .

(٢) المقصود به محمد بن يزيد المبرد صاحب كتابي الكامل والمقتضب ( انظر : المقتضب ١ / ١٩٢ ) حيث يقول المبرد : « اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا منها ثمانية وعشرون لها صور »، والمقصود بأنها لها صور أنها لها أشكال كتابية معروفة ، مع أن حروف العربية تسعة وعشرون حرفا « انظر كتاب سيبويه ٢ / ٤٠٤ ) حيث يقول : فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والكاف والقاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والظاء والذال والثاء والفاء والياء والجيم والواو » .

(٣) نحن ننطق فى أول حروف المعجم أ ( ألف ) وهى يقصد بها الهمزة ، لأن الألف تذكر مرة أخرى عند ( لا ) ونطقها ( لام ألف ) انظر سر الصناعة لابن جنى ١/٤٦ .

على صورة واحدة ، ولا أعدها مع الحروف التى أشكالها معروفة محفوظة[1] .

وأما الحذف فأن تسقطها من اللفظ ألبته .

وأما جعلها بين بين أى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها ، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف ، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو ، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة »[2] .

ولا يشترك مصطلح التخفيف – إذن – مع المصطلحات الأخرى الدالة على التغيير إلا مع الإبدال عندما يكون تخفيف الهمزة بإبدالها حرف مد مثل : راس وبير ولوم .

ومهما يكن من أمر فإن تخفيف الهمزة له قواعد خاصة به تصف أحكامه ، ويدرسها الصرفيون فى غير بابى الإعلال والإبدال ، وقد اتجه بعض الدارسين المعاصرين إلى دراستها دراسة خاصة[3] .

**٥ ـ مصطلح التعويض :**

التعويض من التغييرات التى تحدث فى الكلمة المفردة ، والمعنى اللغوى للفظ التعويض ؛ هو جعل الشىء خلفا عن غيره . وهذا المعنى اللغوى نفسه هو الذى انتقل إلى مجال الاصطلاح الصرفى ، غير أنه خصص بتعويض الحروف فى الكلمة المفردة .

وللصرفيين فى تفسير التعويض أو تعريفه رأيان : أولهما ما أشار إليه ابن يعيش قائلا : إن العوض أو التعويض هو « أن نقيم حرفا مقام حرف فى غير موضعه نحو تاء عدة وزنة وهمزة ابن واسم[4] ولا يقال فى ذلك بدل إلا تجوزا مع قلته »[5] ، فالشرط المشترط هنا هو أن يكون حرف العوض فى غير مكان

---

( ١ ) اعترض ابن جنى على أبى العباس المبرد فى رأيه هذا بأن جميع الحروف إنما وجب إثباتها بالنظر إلى كونها أصواتا منطوقة ملفوظة ، ولا شك أن النطق موجود قبل الخط ، وانقلاب الهمزة لا ينفى كونها حرفا مستقلا لأن غيرها من حروف الإبدال ، والإعلال ينقلب ولا يخرجها ذلك عن كونها حروفا . ( انظر سر صناعة الاعراب ١ – ٤٨ ) .

( ٢ ) شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٧ ( بتصرف يسير جدا ) وانظر أيضا شرح الشافية ٢/٣٠ .

( ٣ ) انظر الدراسة التى قام بها الدكتور عبد الصبور شاهين عن الهمزة فى كتابه ( القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ) .

( ٤ ) بناء على أن كلمة اسم مشتقة من السمو ( س . م . و ) .

( ٥ ) شرح المفصل ١٠/٧

الحرف المعوض عنه ، فإذا نظرنا فى كلمة ( زِنة ) نجد أن التاء فيها عوض عن الواو ، لأن هذه الكلمة من مادة ( وزن ) ووزنها الصرفى هو ( علة ) لأن الفاء حذفت وهى الواو ، وقد عوض عنها التاء فى آخر الكلمة ، فلما حذفت فاء الكلمة عوض عنها حرف آخر هو التاء فى آخر الكلمة أى فى غير الموضع الذى كان فيه الحرف المحذوف وكلمة ( ابن ) أصلها ( بنو ) بدليل أنك إذا نسبت إليها قلت : بنوى ، وإذا صغرتها قلت ( بُنَيّ ) وأصلها بُنَيْو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصارت ( بُنَى ) . ومعنى هذا أن الأصل المحذوف يرد عند بعض التصاريف ، فلما حذفت لام الكلمة وهى الواو عوض عنها الهمزة فى أول الكلمة أى فى غير الموضع الذى كان فيه الحرف المحذوف.

وهذا الاتجاه الذى يشترط جعل التعويض فى غير مكان الحرف المعوض منه ضعيف وان اشتهر عند الكثيرين كما يقول بعض الدارسين .

والرأى الآخر هو أن نقيم حرفاً مقام حرف آخر فى الكلمة ، ويجوز أن يكون الحرف المعوض فى غير مكان المعوض منه كالسابق ، ويجوز أن يكون المعوض فى مكان المعوض منه كالهمزة فى كلمة ( اسم ) إذا قيل أنها مأخوذة من مادة ( وسم ) .

والتعويض — على الرأى الأول وهو المشهور — ليس من الإعلال ولا الإبدال فى شىء ، وعلى الرأى الثانى يمكن أن يندرج تحت الإبدال بمعناه الواسع .

* * *

بعد عرض هذه المصطلحات التى تطلق على التغيير الذى يحدث فى الكلمة المفردة نرى أن التخفيف والتعويض كليهما ليسا داخلين فيما نحن بسبيله لأنهما يدرسان فى غير باب الإعلال والإبدال .

---

( ١ ) يلاحظ أنه عند وزن الكلمة التى حدث فيها تعويض وزنا صرفيا يعامل الحرف المعوض به معاملة أحرف الزيادة فيقابل بنظيره فى الميزان، فمثلا كلمة ( عدة ) نجد أن وزنها الصرفى هو ( علة ) فالتاء — وهى عوض عن الواو المحذوفة التى هى فاء الكلمة قوبلت بتاء زائدة ، وحذف ما يقابل الواو فى الميزان وهو الفاء .

ويبقى بعد ذلك ثلاثة مصطلحات هى : الإعلال والقلب والإبدال ، وسوف نسلك مع هذه المصطلحات مسلكا لا يقصد به إلا التخفيف فحسب ومحاولة التيسير من أجل الدراسة ، وأود أن نصطلح على أن كل تبادل أو تغيير يطرأ على أحرف العلة الثلاثة ومعها الهمزة نسميه إعلالا ، فالإعلال – إذن – بناء على ما نريد أن نصطلح عليه فى دراستنا – هو كل تغيير يقع بين أحرف العلة والهمزة على أن تكون الفروق بين هذه المصطلحات واضحة كما ذكرنا من قبل ، كما أنه إذا قلت فى ( قائم ) مثلا : أن أصلها ( قاوم ) قلبت الواو همزة يكون مقصودنا أن هذا ضرب من الإعلال .

وأما مصطلح الإبدال فسوف نخصصه لكل تبادل يقع بين الحروف الصحيحة بعضها مع البعض الاخر أو بين الحروف الصحيحة وحروف العلة ، ومرة أخرى أقول إن هذا ليس إلا ضربا من التنظيم يقصد به التيسير مع معرفتنا بالفروق بين هذه المصطلحات وقد سبق شرحها .

**محمد حماسة عبد اللطيف**
مدرس النحو بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة

# مجلة مجمع اللغة العربية

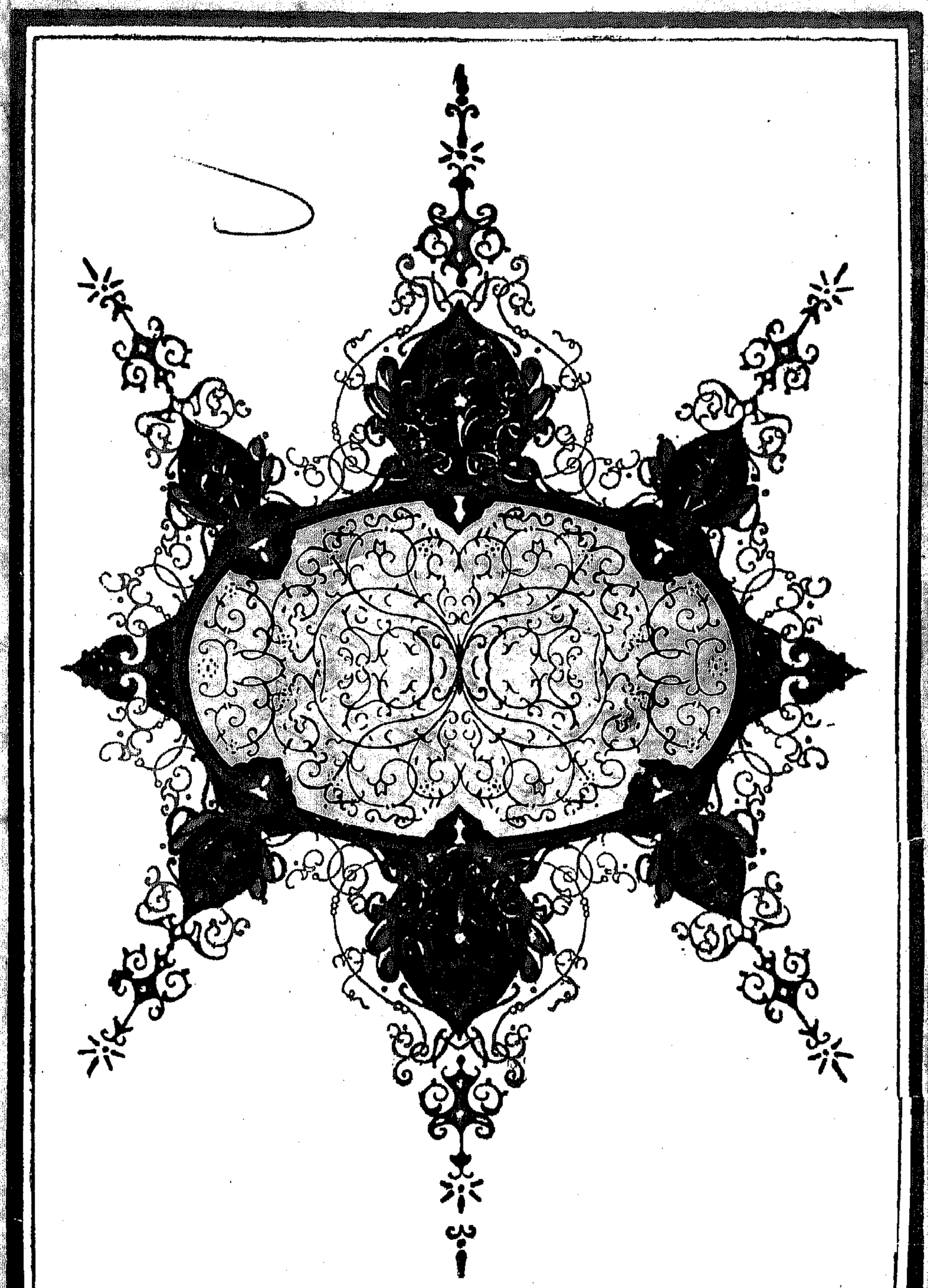

الجزء الثامن والأربعون
المحرم ١٤٠٢هـ
نوفمبر ١٩٨١م

# ظاهرة الإعلال والإبدال فى العربية
## بين القدماء والمحدثين
(٢)

للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

## ثالثا : حروف الإعلال والإبدال :

إبدال الحروف بعضها من بعض — بمعناه الواسع — يقع على أنواع مختلفة يمكن أن نصنفها على الوجه الآتى :

١ — الإبدال التصريفى .
٢ — الإبدال اللهجى .
٣ — الإبدال الشاذ .
٤ — إبدال الضرورة الشعرية.

وكل منها فى حاجة إلى شىء من التفصيل على أن الذى يعنينا من هذه الأنواع هو النوع الأول أى البدل التصريفى وها هى هذه الأنواع :

**( ١ ) الابدال التصريفى :**

وهو الذى تبدل الحروف فيه بعضها من بعض لعلة تصريفية ، أى أن البدل فيها يخضع لقوانين صوتية خاصة ، وهذا النوع تنطبق قوانينه على اللغة المشتركة [١] كلها ولذلك يمثل فيها ظاهرة تستحق الدراسة ، وقد حدده الرضى فيما نقله عنه الأشمونى بأنه هو « مالو لم يبدل أوقع فى الخطأ أو مخالفة الأكثر ، فالموقع فى الخطأ كقولك فى : مال : مول ، والواقع فى مخالفة الأكثر كقولك فى سقاءة : سقاية[٢] ».

والحروف التى يقع فيها هذا النوع ثمانية أحرف هى : الهمزة والواو والألف والياء ، والدال والطاء والتاء والميم . وقد جمعها ابن مالك فى كتابه تسهيل الفوائد فى قوله «طويت دائما[٣] » ووصف هذه الحروف بأنها ضرورية للتصريف ، أى أنها هى التى تقع

---

(١) « اللغة المشتركة » مصطلح بين دارسى اللغة المحدثين يقصد به اللغة التى نزل بها القرآن الكريم ، وقيل بها الشعر الجاهلى وهى اللغة التى يفهمها كل عربى من قبيلة قد تتخاطب بلهجة تتفق أو تختلف مع اللهجة الأم أى اللغة المشتركة .

(٢) انظر : شرح الأشمونى ٤–٢٨٣ .

(٣) انظر : تسهيل الفوائد ص ٣٠٠ وقد أشار ابن مالك مرة أخرى إلى هذه الحروف بعبارة زاد فيها الهاء وذلك فى ألفيته الشهيرة إذ يقول : « أحرف الإبدال هدأت موطيا » وذلك لأن الهاء تبدل من التاء فى الوقف ، فإذا وقفت على كلمة مثل : فاطمة ومسلمة ومجتهدة إلى آخره قلبت تاء التأنيث فى الوقف هاء ، ومجال دراسة هذه الحالة هو باب الوقف .

تحت طائلة القواعد الصرفية بمعنى أن يقال مثلا: إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق قلبت طاء مثل اصطبر فهذه قاعدة عامة لاتتخلف في كل صيغ الافتعال ، وكأن يقال مثلا : إذا وقعت الواو أو الياء عينا لاسم فاعل فعل ثلاثي أعلت في ماضيه قلبت همزة مثل : قائل وبائع ، فهذه أيضا قاعدة لا تتخلف في كل اسم فاعل توافر في ماضيه هذا الشرط ، وهكذا :

ويستطيع المتكلم باللغة أن ينطق بكل ماحدث فيه هذا الضرب من الإبدال أو الإعلال دون أن يقوم في نفسه سببه أو يعرف علته ، لأنه ينطق باللغة على عادته وكما سمعها ، والذين استخلصوا هذه القواعد هم الصرفيون ، والغرض من هذه القواعد — كما يقول أبو علي الفارسي — إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح[1] .

وبيان ذلك أن المتكلم بالعربية إذا صاغ اسم الفاعل من قام قال : قائم ، ولكن غير المتكلم بها ممن يحاولون تعلمها لا يجرى ذلك على لسانه دون أن يتعلم أن عين اسم الفاعل إذا كانت واواً — كما في هذا الفعل — تقلب همزة ، فالقواعد التصريفية الخاصة بهذا النوع من أنواع الإبدال إنما هي لوصف خصائص هذه الظاهرة فتعين المتكلم بالعربية على تفسيرها ، وتعين المتعلمين لها على كيفية النطق وإجادتها .

**( ب ) النوع الثاني هو ما يمكن أن يسمى « الابدال اللهجي » :**

ونقصد به ذلك النوع الذي لا يخضع لقاعدة تصريفية في اللغة المشتركة ، بل يخضع لمادة نطقية خاصة بأبناء لهجة معينة ويطرد في هذه اللهجة المعينة دون أن يتمكن من التسرب إلى مستوى اللغة المشتركة بل يظل مقصوراً على استعمال هذه اللهجة فحسب :

ومن هذا النوع إبدال الياء المشددة جيما في الوقف كقول الراجز :

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ

المطعمان اللحمَ بالعَشِجّ

وبالغداة كتل البرنِجّ

يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجّ[2]

وهذه الظاهرة — وأعنى بها إبدال الياء المشددة جيما — من خصائص لهجة « قضاعة » وتسمى « العجعجة » أو « عجعجة قضاعة » وربما أبدلوا الجيم من الياء في غير الوقف كقولهم في « الأيِّل » : الأجِّل ، وقد يبدلون

(١) ابن جنى : المنصف شرح التصريف ١/٢٧٩ .

(٢) أبو علج : أبو علي ، العشج ، العشى ، البرنج : البرنى نوع من التمر ، الصيصج : الصيصى ، وهو قرن البقر ، والكتل : جمع كتلة وهى القطعة المجتمعة .

الياء غير المشددة جيا أيضا كقول الراجز :

لاهُمَّ إن كنتَ قبلتَ حجتجْ
فلا يزال شاحجٌ يأتيكَ بجْ
أقمرُ نهَّاتٌ يُنزِّى وَفرتِجْ[1]

فالياء فى كل من : «حجتى ووفرتى وبى» غير مشددة لأنها ياء المتكلم ومع ذلك أبدلت جيما .

ومن هذا النوع من الإبدال اللهجى «العنعنة» فى لهجة قيس وتميم ، وهى إبدال الهمزة المبدوء بها عينا ، فيقولون فى إنك عنَّك وفى أسلم : عسلم ، وفى أذّن : عذّن .

ومن هذا النوع « الفحفحة» فى لغة هذيل وهى جعل الحاء عينا فى هذه اللهجة ، وقد قرئ قوله تعالى : « حتّى حين »«على لهجتهم «عتى عين » ولعل هذا ضرب من المبالغة فى نطق الحاء ، لأن العين أدخل فى الحلق من الحاء .

ومن ذلك أيضا « الكشكشة » فى لهجة تميم وهى إبدال كاف الخطاب للمؤنثة شينا كقولهم فى خطاب المؤنثة المفردة : ما الذى جاء بش ؟ يريدون : بك ، وقراءة بعضهم ( قد جعل ربُّشِ تحتشِ سَرِيًّا[2]) .

ومن ذلك أيضا « الكسكسة » فى لهجة بكر وهم يبدلون كاف الخطاب للمؤنثة سينا كقولهم فى خطاب المؤنثة : أبوس بدلا من : أبوك ، وفى أملك يقولون : أمس .

وهذا الضرب من الإبدال اللهجى كثير متعدد وليس هنا مجال دراسته أو عرضه[3] لأن هذا النوع — كما يقول الرضى — «جدير بأن يذكر فى كتب اللغة لا فى كتب التصريف[4]» فليس هذا النوع — إذن — من مباحث الإبدال التصريفى الذى نحن بصدد دراسته .

**(ج) والنوع الثالث هو الابدال الشاذ :**

وهذا النوع مثل سابقه من حيث إنه لا يخضع لقاعدة تصريفية خاصة بمعنى أنه لا يمكن معه القول بأنه كلما كان كذا كان كذا ، غير أنه لا يرتبط باستعمال لهجى خاص أى أن كتب اللغة لم تنقله لنا بوصفه استعمالا للهجة قبيلة مخصوصة ، ولذلك فهو لا يطرد فى بابه بل يتوقف فيه على حدود ما ورد ، ولا يمكن القياس عليه أو التوسع فيه .

(١) الشاحج : البغل ، الأقمر : الأبيض ، النهات : الصياح والنهاق ، ينزى : يحرك ، والوفرة : شعر الرأس إذا بلغ شحمة الأذن .

(٢) الآية ٢٤ من سورة مريم ( فناداها من تحتها ألا تحزنى قد جعل ربك تحتك سريا ) أنظر فقه اللغة للثعالبى ١١٤ ، ١١٥ ( الطبعة الأولى سنة ١٩٢٣ م ) وشرح الأشمونى ٤/٢٨٢ .

(٣) انظر : سر الصناعة ١/٢٣٤ المزهر للسيوطى ١/٢٢١ ، والصاحبى لابن فارس ص ١٩/٢٧ ولهجات العرب للمرحوم أحمد تيمور للوقوف على عدد من هذه اللهجات .

(٤) انظر هذه العبارة — وقد نقلها الأشمونى من شرح الكافية للرضى — فى الأشمونى ٤—٢٨٢ .

ومن ذلك إبدال اللام من النون فى كلمة أصيلان فى مثل قول النابغة :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها
عيّت جوابا وما بالربع من أحد

يقول سيبويه « وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جدا ، قالوا : أصيلال وإنما هو أصيلان »[1] .

ومن ذلك إبدال اللام من الضاد فى قول منظور بن حبة الأسدى :

لما رأى أن لا دَعَهْ ولا شبع
مال إلى أرطاة حقف فالطجع

وأصل « فالطجع » : فاضطجع ، أبدلت الضاد لاما إبدالا شاذا .

من ذلك إبدال الهمزة هاء كقولهم هياك فى إياك ، و « لهنك قائم » فى « لإنك قائم[2] » ، وهرقت الماء فى : أرقت الماء وهردت الشىء فى أردت الشىء ، وهرحت الدابة فى أرحت الدابة ، يقول سيبويه : « وقد أبدلت ( الهاء ) من الهمزة فى هرقت وهمرت وهرحت الفرس تريد أرحت » ويقول أيضا : « ويقال إياك وهياك »[3] .

( د ) النوع الرابع فهو ابدال الضرورة الشعرية :

وهو الذى يقع فى الشعر من أجل إقامة الوزن أو القافية ، ويلاحظ أن الأمثلة التى ساقها الصرفيون فى هذا المجال يقع فيها الإبدال فى الحرف الأخير من الكلمة بأن يبدل ياء ، وذلك كما فى قول النمر بن تولب اليشكرى :

لها أشارير من لحم تتمره
من الثعالى ووخزٌ من أرانيها

فقد أبدل من الياء فى كلمة الثعالب ياء ومن الباء فى كلمة أرانبها ياء كذلك .

وقد أبدلت العين من كلمة « الضفادع » ياء فى قول الشاعر :

ومنهل ليس له حوازقُ
ولضفادى جمه نقانق

وقد أبدلت الحروف الأخيرة من الكلمات : الثالث والخامس والسادس ياء فى الشواهد الآتية :

قد مرّ عامان وهذا الثّالى
وأنت بالهجران لا تُبالى

وقول الآخر :

مضت ثلاث سنين منذ حلّ بها
وعام حلّتْ وهذا التابعُ الخامى

---

( ١ ) سيبويه : ٢-٣١٤ .

( ٢ ) فى مثل هذا التركيب تتأخر اللام إلى خبر إن وتسمى اللام المزحلقة ، ولكنهم لم يبالوا بهذا لاختلاف الصورة فى « لهنك قائم » .

( ٣ ) سيبويه ٢-٣١٣ .

وقول الآخر :

إذا ما عُدّ أربعة فسالٌ
فزوجك خامس وأبوك سادى[1]

واعتبار هذا النوع من إبدال الضرورة الشعرية هو رأى سيبويه وبعض النحاة الذين اتبعوه ، ويفسر سيبويه ذلك بأن الشاعر احتاج فى قوله :

ولضفادى جمة نقانق

إلى حرف يكون ساكنا من أجل إقامة الوزن ولما كانت العين فى كلمة (ولضفادع) لا يصح أن تكون ساكنة ، لأنها ليست فى الوقف ، بل يجب أن تكون هنا مجرورة فقد أبدلها الشاعر ياء ، لأنها حرف يمكن أن يكون ساكنا[2] ، ويقول المبرد : «واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى إسكان حرف مما هو متحرك فلم يصلوا إلى ذلك أبدلوا منه الياء إن كانت قبله كسرة ، لأن الياء إذا كانت كذلك ( أى قبلها الكسرة) لم تحرك فيسلم الإعراب ويصح الوزن[3]»

ويرى بعض النحاة أن هذا النوع ليس من الإبدال للضرورة الشعرية ، بل هو من الترخيم فى غير النداء للضرورة .

ويرى فريق ثالث أن هذا النوع ليس من إبدال الضرورة الشعرية وليس من الترخيم فى غير النداء للضرورة ، ولكنه من « البدل غير المقيس» أى من البدل الشاذ فهم بذلك يدرجون هذا النوع تحت النوع السابق ؛

ويرى فريق رابع أن هذه الكلمات صيغ مستعملة بجوار الصيغ الأخـرى فكل من الثالث والثالى ، والخامس والخامى ، والسادس والسادى كلمة مستعملة جنب الأخرى ، دون أن يكون ثمة بدل ومبدل منه ، ولعل الإبدال كان فى فترة سابقة ، بحيث نسيت ولا يمكن معها أن تعد إحداهما أصلا والأخرى فرعا ، وإلى هذا الرأى ذهب ابن السكيت[4] ، ولذلك عده ابن سيده فى المخصص[5] لغة .

ولعلك قد أدركت بعد عرض هذه الأنواع الأربعة من الإبدال أن النوع الأول منها وهو الإبدال التصريفى هو الذى يندرج تحت طائلة علم الصرف ، ولذلك يجب الرجوع إليه مرة أخرى لنتعرف حروفه التى يقع فيها هذا النوع من الإبدال ونحاول أن ندرس خصائصها .

**أولا : حروف الاعلال :**

بالتعريف الذى سنأخذ به فى الإعلال تكون حروف الإعلال هى : الألف والواو والياء والهمزة .

وللصرفيين العرب نظرة خاصة إلى الهمزة إذ يلحقونها بأحرف العلة الثلاثة ، فهم

---

(١) انظر هذه الشواهد فى المفصل للزمخشرى ٣٦٤ وما بعدها وهمع الهوامع للسيوطى ١٥٧/٢ .
(٢) انظر سيبويه ٣٤٤/١ . (٣) المقتضب للمبرد : ٢٤٧/١ .
(٤) انظر إصلاح المنطق ٣٠١ . (٥) أنظر : الدرر اللوامع ٢١٢/٢ . (٦) سيبويه ١٦٥/٢ .

يقولون إنها أخت لحروف العلة اللاتى هن أمهات البدل والزوائد وكان الخليل بن أحمد يسميها الحروف الهوائية ويقول سيبويه : « فأبدلوا هذه الحروف التى منها الحركات لأنها أخوات ، وهى أمهات البدل والزوائد ، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها ، وبعضها حركاتها ، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهى إحدى الثلاث ، والواو والياء شبيهة بها أيضا مع شركتهما أقرب الحروف منها[1] ونص سيبويه يجعل هذه الأصوات الأربعة ( الألف والواو والياء والهمزة ) أخوات ولعل هذا مما يسوغ البدل بينها ٥

والواو والياء والألف تسمى حروف المد واللين ، وهى متقاربة المخرج ، إذ ينطلق فى نطقها الهواء خارجا من الرئتين لايعترضه شىء ولايشكل نطق كل منها إلا حركة الفم ، ويمكن مع التراخى بعض الشىء فى نطق إحداها أن تتحول إلى الأخرى يقول ابن جنى فى وصف مخارج هذه الأحرف الثلاثة : « والحروف التى اتسعت مخارجها ثلاثة : الألف ثم الياء ثم الواو ، وأوسعها وألينها الألف ، إلا أن الصوت الذى يجرى فى الألف مخالف للصوت الذى يجرى فى الياء والواو ، والصوت الذى يجرى فى الياء مخالف للصوت الذى يجرى فى الألف والواو ٥

والعلة فى ذلك أنك تجد الفم والحلق فى ثلاث الأحوال مختلف الأشكال ٥

أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر.

وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتى اللسان وضغطته ، وتفاج ( أى تباعد ) الحنك عن ظهر اللسان ، فجرى الصوت متصعدا هناك ، فلأجل تلك الفجوة ما[2] استطال ٥

وأما الواو فتُضُمّ لها معظم الشفتين وتدعُ بينهما بعضَ الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت .

فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر[3] .

فالأصوات الثلاثة مخرجها واحد وصفاتها متقاربة ، والهمزة أخت لها كما يقرر سيبويه ولهذا السبب ساغ البدل بينها ، وسوف نحاول أن نتناول كل واحد منها على حدة ٥

---

( ١ ) أنظر العين ١/٦٤ .
( ٢ ) ( ما ) هنا زائدة ، ويكثر هذا فى أسلوب ابن جنى .
( ٣ ) ابن جنى : سر الصناعة ١/٩٠٨ .

١ ــ الألف :

صوت الألف لايكون إلا حرف مد ، ولايقبل الحركة بحال ، لأنه هو نفسه ــ كما يرى علماء اللغة المحدثون والقدماء أيضا ــ فتحة طويلة ؛

والصرفيون العرب يرون أن الألف حركة طويلة ، وذلك لأنهم يقولون إن الحركات ( الفتحة والكسرة والضمة ) أبعاض حروف المد واللين ، غير أنهم لايعاملونها على أنها كذلك ، وذلك لأن الطبيعة الاشتقاقية للغة العربية ، وبناء الكثير من كلماتها على أصول ثلاثية قد تكون الألف واحدا منها ، وصيرورة هذه الألف فى تقليبات الكلمة إلى واو أو ياء تجعل من الصعب القول بأن حروف المد واللين لا تكون إلا حركات فى حالة كونها ممدودة ، فإذا قلنا مثلا : إن (باع ) مكونة من مقطعين :

ب + فتحة طويلة + ع + فتحة قصيرة

فإن هذا ــ مع صحته صوتيا ــ يصطدم مع التقليبات الأخرى مثل : البَيْع والبَيَّاع والبيِّع ، والبائِع ، وبيِيعَ ، وتَبَايع ، وبَايَعَ ، ومُبَايَعة وغيرها من الصيغ المأخوذة من مادة ( البيع ) أو من الجذر الثلاثى ( ب ؛ ى ؛ ع ) ؛

نحن ــ إذن ــ مضطرون أمام هذه الخاصية الاشتقاقية لما يسمى بالأسرة اللغوية للجذر وتفريعاته فى اللغة العربية أن نقول إن الألف الموجودة فى ( باع ) ليست إلا أصلا من أصول الكلمة وهى منقلبة عن ياء ؛

ولاتكون الألف نفسها أصلا من أصول الكلمة فإذا وجدت أصلا فى كلمة ما ، فإنها حينئذ تكون منقلبة عن واو أو عن ياء ، فالألف فى نحو : قال ، صام ، قام ، طال ، طاف ، راح ، صال ، جال ، أصلها الواو :

والألف فى نحو : باع ، سال ، مال ، بات ، صار ، جاء أصلها الياء :

والألف في نحو : دعا ، دنا ، رجا ، سما ، نما أصلها الواو ؛

والألف فى نحو : سعى ، رعى ، بنى ، هذى أصلها الياء ؛

وقد انقلبت الواو والياء فى كل هذه الكلمات ألفا ، لأن الواو حرف من حروف المادة المعجمية لكل الكلمات التى يرى الصرفيون أن الألف منقلبة عنها فيها ، وكذلك الياء ؛

وخلاصة هذا كله أن الألف فى نظر علماء الصرف قد تكون أحد أصول الكلمة غير أنها تكون منقلبة عن ياء أو عن واو ، وقد تكون زائدة فى مثل : قاوم وساوم وبايع وقائم الخ ، ولا يمنعهم هذا من النظر إليها على أنها فتحة طويلة أخذت منها الحركة القصيرة وهى الفتحة لأن الحركات أبعاض حروف المد واللين ،

فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة[1] .

**٢ ، ٣ ـ الواو والياء :**

للواو والياء حالتان :

أولاهما : أنهما قد يكونان حركتين طويلتين كما فى : أدعو وأرجو ونسمو ونشكو ويرمى ويجرى ويهدى والداعى والقاضى فكل من الواو والياء فى هذه الأمثلة عبارة عن حركة طويلة فالواو ضمة طويلة ، والياء كسرة طويلة ، ولا فرق بين الكسرة القصيرة والكسرة الطويلة إلا كمية الطول ، وكذلك لا فرق بين الضمة القصيرة والضمة الطويلة إلا كمية الطول فحسب .

**ثانيهما :**

هى أن كلا من الواو والياء قد تعامل معاملة الأصوات الصامتة وذلك إذا تحركتا فى مثل وَلد ، ويَكتب فكل من الواو والياء فى المثال المذكور قائم بوظيفة يقوم بها الصوت الصامت فليست كل منهما فى مثل المثال المذكور ( حرف مد ) أو حركة طويلة ومما يؤيد أن الواو والياء فى هاتين الكلمتين ( ولد ـ يكتب ) وأمثالهما تؤديان وظيفة الأصوات الصامتة أنهما ـ كالأصوات الصامتة تماما ـ متبوعتان بحركات ؛ أى أن الواو محركة بالفتحة وكذلك الياء فلا يمكن عدهما هما أنفسهما حركات فى هذا المثال :

فإذا تحركت الواو والياء فى مثل وَلد ، وَعد ، وثب الخ ويَكتب ، يَترك إلخ ، وكذلك إذا وقعتا ساكنتين فى مثل حوْض ثوْب وبيْت وغيْظ فإنهما يكونان من الأصوات الصامتة ، يقول الدكتور كمال بشر : « ومعنى هذا أن الواو والياء فى اللغة العربية من الأصوات الصامتة فى سياقين صوتيين معينين هما :

١ ـ إذا أتبعت الواو والياء بحركة من أى نوع ( أى إذا حركت كل منهما ) :

٢ ـ إذا وقعتا ساكنتين وقبلهما فتحة :

ولكن يجب ألا ننسى أنهما فى هاتين الحالتين لهما شبه نطقى بالحركات كما أن لهما شبها وظيفيا بالأصوات الصامتة ـ من جهة أخرى ـ ولهذا يطلق عليهما العلماء فى هاتين الحالتين « أنصاف الحركات » ويرى الدكتور بشر أنه من الممكن أن يسميا أنصاف صوامت أيضا ولكن المصطلح الأول أولى لشهرته فى الدراسات اللغوية وهو أيضا ماتعارف عليه الدارسون[2] .

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب لابن جنى ١/١٩ .

(٢) انظر د . بشر : علم اللغة العام : الأصوات ٨٥ ، ٨٦ .

وسواء أكانت الواو والياء من الصوامت أم من الحركات فقد هيأتهما طبيعتهما الصوتية إلى إمكان التبادل بحيث تتحولان فى سياقات صوتية مختلفة إلى بعضهما أو إلى الألف أو الهمزة وفقا للتناسق الصوتى على ماسنرى فيما بعد.

**٤ ـ الهمزة :**

سبق لنا طرف من آراء النحاة القدماء فى الهمزة ، فبعضهم يرى الهمزة أختا لحروف العلة ، ونود أن نذكرهنا أن الخليل ابن أحمد يرى أن الهمزة حرف علة [١] أو هى شبيهة بحروف العلة ، ولذلك عندما تخفف تصير إلى أحد حروف العلة .

وصوت الهمزة ينتج من انطباق الوترين الصوتيين « الغشائيين » والغضروفين الهرميين فى الحنجرة انطباقا كاملا وشديدا بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقا فيحتبس داخل الحنجرة ثم يسمح له بالخروج على صورة انفجار .

يقول سيبويه عن الواو والياء والألف «وهذه الحروف غير مهموسات وهى حروف لين ومد ومخارجها متسعة لهواء الصوت وليس شىء من الحروف أوسع مخارج منها ولا أمد للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره فى موضع الهمزة ، وإذا تفطنت وجدت مثل ذلك ، وذلك قولك ظلموا ورَمَوْا وعمِى وحُبْلَى .

وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا ظلموا ورموا فكتبوا بعد الواو ألفا ، وزعم الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز وهذه حُبْلأ وتقديرهما رجلعْ وحبلعْ ؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان أخف عليهم . وسمعناهم يقولون : هو يضربأ فيهمز كل ألف فى الوقف كما يستخفون فى الإدغام فإذا وصلت لم يكن هذا ،لأن أخذك فى ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية فى السمع[٢] » .

وقال الليث : قال الخليل :

« فى العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومخارج وأربعة هوائية وهى الواو والياء والألف اللينة والهمزة .

فأما الهمزة فسميت حرفا هاويا لأنها تخرج من الجوف فلا تقع فى مدرجة من مدارج اللسان ولامن مدارج الحلق ولامن مدارج اللهاة إنما هى هاوية فى الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف ، وكان يقول كثيرا: الألف اللينة والواو والياء هوائية أى أنها فى الهواء[٣] » .

---

(١) أنظر العين ١/٦٤ ، ٦٥ (٢) سيبويه ٢/٢٨٥

(٣) العين ١/٦٤

وهذه النصوص تكشف فهم القدماء للقرابة الصوتية بين هذه الأحرف ولعل هذا ما سهل التبادل بينها وتغيرها ببعضها دون أن يترتب على ذلك تغيير فى معنى الكلمة الواحدة.

وقد اختلف الدارسون المحدثون فى وصف هذا الصوت بالجهر أو بالهمس ، وبعضهم قال عنه إنه صوت لا هو بالمهموس ولا بالمجهور[1] .

ومهما يكن من اتفاق هؤلاء أو اختلافهم فإن الذى يعنينا هنا أن هذا الصوت يقع تحت طائلة الإبدال أو الإعلال فيتحول إلى ياء أو ألف أو واو كما تتحول هذه الأحرف إليه فى سياقات صوتية مختلفة لم تنل من هؤلاء المحدثين الاهتمام المناسب .

**ثانيا : حروف الابدال :**

حروف الإبدال — بالمفهوم الذى سنتناوله به — هى : الدال والطاء والتاء والميم ، وقد ينضم إليها فى بعض الحالات الذال والزاى والظاء فى حالة الإدغام فحسب .

ولكننا سنتناول بالتفصيل الحروف المشهورة منها وهى الدال والطاء والتاء وأما الميم فإن لها موقعا خاصا[2] .

**( ١ ) التاء :**

التاء صوت ( أو حرف) ينقلب إلى حروف أخرى كالطاء والدال ويكون ذلك فى صيغة الافتعال وما يتفرع منه إذا كانت فاء الافتعال حرفا معينا ، كما أن التاء تبدل منها الواو والياء فى هذه الصيغة أيضا أى صيغة الافتعال ، وما يتفرع منها . فإبدال التاء طاء أو دالا وإبدالها من الواو والياء خاص بصيغ الافتعال وتقلب التاء طاء أو دالا للتناسب الصوتى وتبدل من الواو أو الياء تسهيلا للنطق وتخفيفا فيه .

وقد وصفت التاء بأنها صوت أسنانى لثوى انفجارى مهموس ، أما أنها صوت انفجارى فلأن الهواء يقف وقوفا تاما أثناء النطق بها عند نقطة التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا ومقدم اللثة ويضغط الهواء مدة من الزمن ثم ينفصل اللسان فجأة تاركا نقطة الالتقاء فيحدث صوت انفجارى ، وأما أنه صوت مهموس فلأن الأوتار الصوتية لا تتذبذب حال النطق به ، ويلاحظ أن التاء هى النظير المرقق للطاء المستعملة فى الفصحى المعاصرة .

---

( ١ ) انظر : د . تمام حسان مناهج البحث فى اللغة ١٠٣ ود . عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ود . إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية ٧٢ ود . كمال بشر : الأصوات ١١٢ ود . عبد الصبور شاهين : القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ٢٤ ، ٢٥ ود . محمود السعران : علم اللغة ص ١٩٥

( ٢ ) تبدل الميم من النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء مثل : من بعد ، وأنبئهم ولهذا رسمت فى المصحف العثمانى ميم صغيرة فوق النون إشارة للقارىء ، ويلاحظ أن الميم جمعت خصائص من الباء الشفوية والنون الأنفية ولذلك صلحت معبرا بينهما ، ويسمى هذا فى فن التجويد القرآنى « الإقلاب » .

**( ٢ ) الطـاء :**

وصف القدماء هذا الصوت بأنه صوت مجهور ، فقد عدها سيبويه من الحروف المجهورة — وهى التى تتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بها — ويرى سيبويه أن الفرق بين الطاء والدال هو الإطباق فحسب إذ يقول « ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شئ من موضعها غيرها[1] » ، فلما كانت الدال صوتا مجهورا ، وكانت الطاء مشبهة لها فى غير الإطباق كانت الطاء صوتا مجهورا كذلك .

وقد وصف علماء اللغة المحدثون صوت الطاء بأنه صوت أسنانى لثوى انفجارى مهموس مفخم أو مطبق .

وقد وقف بعض الدارسين أمام وصف القدماء محاولا أن يلتمس له وجها ، وعلل ذلك بأحد ثلاثة أمور :

الأول : أن هؤلاء القدماء ربما أخطأوا فى الملاحظة ولا سيما أنهم لم يستخدموا إلا الملاحظة الذاتية التى لا تستند إلى أجهزة علمية أو غيرها ، فكانت الملاحظة الذاتية هى وسيلتهم الوحيدة .

الثانى : أن الطاء ربما كانت تنطق فى عصرهم بالطريقة التى وصفوها بها ثم حدث تطور فى نطق هذا الصوت حتى صار إلى ما نعرفه اليوم ؛ أى أنه كان فى عصرهم مجهوراً ثم تطور النطق به حتى صار مهموسا .

الثالث : لعلهم كانوا يصفون صوتا يشبه صوت الطاء الذى نسمعه فى بعض لهجات الصعيد وفى نطق بعض السودانيين الآن وهو صوت طاء مشربة بالتهميز glattalization أى أننا نشعر عند نطقها بوجود عنصر الهمز فيها . ويتم نطق هذه الطاء بالطريقة التى تنطق بها طاؤنا الحالية بإضافة عنصر جديدهو إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها ومن ثم لا يمر الهواء خلال الحلق والفم ، وبالتالى يختلف ضغط الهواء فى هاتين المنطقتين وفى خارج جهاز النطق عنه خلف الأوتار الصوتية وفجأة تنفصل الأعضاء المشتركة فى نطقها بعضها عن بعض فيخرج الهواء المضغوط خلف الأوتار بقوة ملتقيا مع الهواء المندفع من الخارج فى الفم فنسمع طاء مهموزة glottalized نتيجة إقفال الأوتار الصوتية حال النطق بها[2] .

والذى أراه أنه ينبغى ألا نغفل هنا ظاهرة الإبدال بين التاء والطاء وتحول التاء — وهى مهموسة — إلى طاء فى صيغة افتعل إذا كانت فاء الافتعال صوتا مطبقاً أو مفخما كالطاء

---

( ١ ) سيبويه ٢/٤٠٦ وانظر سر الصناعة ١/٢٢٣ حيث يقول « اعلم أن الطاء صوت مجهور » وكذلك المقتضب للمبرد ١/١٩٥ حيث عد الأصوات المهموسة ولم يعد بينها الطاء .

( ٢ ) أنظر د . كمال بشر : الأصوات ١٠٣ ، ١٠٤ .

والظاءوالصادوالضاد فينبغى إذنأن تكونالطاء مهموسة أيضا ، إذ الحاجة إلى التفخيم فحسب فى مثل اصطبر قلبت التاء طاء ، ولا يحتج هنا بأن هذه من الممكن أن تكون صيغة مستقلة ولا علاقة لها بالتاء ، لأننا نرى أن القوالب الصرفية ثابتة ومطردة وهـذه التغييرات إنمـا تحدث لمناسبة الأصوات بعضها مع البعض الآخر عند انصبابها فى القوالب الصرفية .

**( ٣ ) الـدال :**

الدال صوت أسنانى لثوى انفجارى مجهور ، وهو النظير المجهور للتاء ، وليس بينهما من فرق إلا أن الوترين الصوتيين يتذبذبان مع الدال أثناء النطق ولذلك قلبت تاء الافتعال دالا عند وقوعها بعد صوت بين أسنانى مجهور مثل الذال أو لثوى مجهور كالزاى .

ولعلك لاحظت أن هـذه الأصوات الثلاثة (التاء والطاء والدال) أصوات أسنانية لثويةانفجارية فهى متقاربة فى المخرج والصفة والتاء والطاء مهموستان ولا فرق بينهما إلا الإطباق ، والدال مجهورة ، ولذلك قلبت التاء طاء بعد الأصوات المفخمة أى فخمت التاء فصارت طاء ، وقلبت التاء دالا بعد الأصوات المجهورة أى صارت التاء صوتا مجهورا ولا فرق بين التاء والدال إلا فى الجهر فقط .

يقول ابن جنى « فإن فاء افتعل إذا كانت زايا قلبت التاء دالا وذلك نحو : ازدجر ، وازدهى ، وازدار ، وازدان ، وازدلف ، وازدهف ونحو ذلك ، وأصل هذا كله : ازتجر وازتهى وازتار وازتان وازتلف وازتهف لأنه افتعل من الزجر والزهر والزور والزين والزلف والزهف ، ولكن الزاى لما كانت مجهورة وكانت التاء مهموسة وكانت الدال أخت التاء فى المخرج وأخت الزاى فى الجهر قربوا بعض الصوت من بعض فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاى وهى الدال فقالوا ازدجر وازدار[1] » ونص ابن جنى واضح فى بيان أن المناسبة الصوتية هى سبب الإبدال ، وهذا وقوع من الصرفيين القدماء على العلة الصحيحة .

**رابعا : فلسفة الصرفيين فى تناول هـذه الظـاهرة :**

ينبغى أن يكون واضحا أن الصرفيين العرب لم يخلقوا هذه الظاهرة خلقاً ، ولا تكلفوا القول بها ارتجالا ، وذلك لأن مهمة الباحثين ينبغى أن تكون وصفا للظاهرة وتحديدا لها ثم وضعا للقواعد التى تحكمها على ما هى عليه دون تدخل منهم فى مسارها لكنه يمكن القول بأن منهج الصرفيين العرب هو الذى استدعى الوقوف على هذه الظاهرة بالطريقة التى سلكوها معها ، وكان من الممكن

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ١/٢٠٠ .

لو أنهم اتبعوا منهجا آخر ألا يكون ثمة ما يسمى إعلالا أو إبدالا [1].

ومن الحق أن نقرر بادىء ذى بدء أن مسلك الصرفيين العرب كان مسلكا منسجما مع طبيعة اللغة العربية وفهم أسرارها .

وبيان ذلك أن اللغة العربية لغة اشتقاقية كأخواتها الساميات [2] بمعنى أن الكلمات فيها تلتقى كل مجموعة منها فى أسرة واحدة تنتمى إلى جذر ثلاثى فى أقل صورة ، فكل ثلاثة أحرف تكون مادة لعدد من الكلمات تتفق فى معنى أساسى وتزيد بعض هذه الكلمات معنى إضافيا على هذا المعنى الأصلى تبعا للصيغة التى تكون عليها هذه المادة فمثلا المادة (ف . هـ . م) من الممكن أن تُصَبّ فى عدد من « الصيغ » أو القوالب ، مثل فَعِل(فهم) ويَفْعَل(يفهم) و(افْعَلْ)افهم وفَاعِل (فاهم) ومفْعُول(مفهوم) وفَعَّال (فهام) وفَعَّل(فهم) وأَفْعَلَ(أفهم)ويُفْعِل (يفهم)واستَفْعَل(استفهم)وتَفَاعَل(تفاهم) إلى آخر ما يمكن أن تصب فيه هذه المادة من القوالب أو الصيغ الصرفية التى تتفق مع بعضها فى المعنى الأساسى الأول وهو الفهم

ولكن كل صيغة منها لها معنى أو دلالة صرفية إضافية نابعة من اختلاف الصيغة أو القالب .

ومن الواضح أن بعض هذه الصيغ أفعال وبعضها الآخر أسماء وعلى عالم الصرف أن يحدد هذه الصيغ ويحصرها ويحدد صفات كل صيغة من هذه الصيغ ويبين صيغ الأفعال وصيغ الأسماء .. إلخ .

ونحن نرى أن علماء الصرف العرب قد قاموا بجهد كبير فى هذا المجال فحددوا صيغ الأفعال وصيغ الأسماء وبينوا الفروق الدقيقة بين كل صيغة وأخرى تحت ما سموه بمعانى حروف الزيادة ، وحروف الزيادة فى الواقع هى اللواصق التى تكسب البنية دلالة إضافية مع المعنى الأصلىّ .

وقد اطردت هذه النظرة واستقامت لهم لأن طبيعة اللغة مواتية لهذا الفهم ، وعلى ذلك صنفت المعاجم العربية بحيث تذكر المادة اللغوية المكونة من ثلاثة أصوات أو حروف على الأقل ويندرج تحت هذه المادة جميع الصيغ الممكنة أو قل جميع القوالب التى يمكن أن تصب فيها هذه المادة الصوتية الثلاثية

---

(١) وكان ذلك يحدث لو أنهم لم ينظروا إلى اللغة على أنها لغة اشتقاقية تنتمى كل مجموعة من الكلمات فيها إلى جذر ثلاثى واحد مثلا .

(٢) يقرر كثير من الدارسين لفصيلة اللغات السامية أنها لغات اشتقاقية ويؤكد أن الأصوات التى يتألف منها أصل ما توجد مرتبة حسب ترتيبها فى هذا الأصل فى جميع الكلمات المشتملة على معناه فالأصوات الثلاثة ( ق. ت. ل ) مثلا التى يتألف منها الأصل الدال على معنى القتل توجد مرتبة بالشكل السابق فى جميع الكلمات المشتملة على هذا المعنى مثل ( قتل ) يقتل ، قاتل ، قتال ، مقتول ، قتيل ، إلخ ( أنظر اللغات السامية لنولدكه ص ١٠ وتاريخ اللغات السامية لولفنون ١٤ وفقه اللغة لعلى عبد الواحد وافى ١٣أ ، ١٤ ط ٢ ) .

لتشكل بأشكال مختلفة تتفق فى معنى أساسى ويفترق بعضها عن بعض بفروق دقيقة مضافة إلى المعنى الأساسى عن طريق اختلاف الصيغ أو المقاييس أو الأبنية أو الموازين وإن شئت عن طريق المورفيمات أو اللواحق الصرفية بمعناها الأعم وقد سموا الجذر الأصلى بالمصدر «فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من الصورة والمادة وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة وجميع ما هو مشتق من المصدر»[1] « كما يقول الرضى » .

وقد كان من الضرورى استجابة لهذا المنهج الذى سلكه الصرفيون العرب أن يوجد ما سمى بالإعلال والإبدال ، وذلك أن الأصول الثلاثية التى يمكن وضعها فى صيغ مختلفة قد يكون بينها حرف علة مثل مادة (ق.و.ل) أو (ب.ى.ع) أو ( د. ع . و) أو (س.ع .ى) إلخ .

فمادة ( القاف والواو واللام ) عند وضعها فى صيغة (فَعَل) ينبغى أن تكون (قَوَل) بواو مفتوحة — وهنا تخضع هذه الصورة (قَوَل) لقوانين صوتية تجعل استخدامها هو (قَالَ) لا ( قَوَلَ) فهنا نجد صيغة هى :

فَعَل = قَوَل ← قَالَ

ولذلك نجد الصرفيين يقولون إن قال أصلها قَوَل ومرادهم بالأصل هنا الصورة المطابقة تماما لبناء الصيغة أو ما يسمى الميزان وهو « البانية التحتية» وكان عليهم أن يصفوا التغيير الذى حدث وهو هنا قلب الواو ألفا وسبب هذا التغيير وهو هنا فى نظرهم تحرك الواو بعد فتح ، وقد فعل الصرفيون كل هذا .

فالمهم عند الصرفيين هو اطراد الأبنية أو النماذج أو القوالب أو « الموازين » ولذلك عندما يزنون كلمة (قال) وزنا صرفيا نجدهم يقولون : إن وزنها هو (فَعَل) أى أن الصورة التى تنطق بها ( قال) صورة اقتضتها طبيعة الأصوات والاستعمال وما يتطلبه من انسجام فى الأصوات وسهولة فى النطق ، ولكن الصورة الأصلية الصورة المطابقة للميزان ، قياسا على نظائرها من الصحيح مثل (كتب) و(أخذ) مثلا .

وهنا مسألة يمكن أن تثار حول هذه النقطة الأخيرة وهى هل ما يدعيه الصرفيون من أصول لبعض الكلمات التى حدث فيها الإعلال أو الإبدال يعد أصولا تاريخية بمعنى أن كلمة مثل (قال) كانت تستعمل فى فترة من فترات الاستعمال اللغوى بالصورة التى تصورها الصرفيون وهى ( قَوَل) أو أن ذلك محض افتراض من أجل اطراد الموازين والأقيسة الصرفية ؟ .

والحق أن العلماء القدامى أنفسهم لم يغفلوا عن دراسة هذا الجانب ، ولكنها دراسة تناسب ما تيسر لهم من وسائل ؛ فقد رأى ابن جنى أن مثل هذه الأصوات

---

(١) شرح الشافية : ٨٨٢ .

المفترضة ليست أصولا تاريخية وأكد ذلك بوضوح شديد فى أكثر من موضع من كتبه يقول فى كتابه «الخصائص» معنى قولنا: «أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجىء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»[1].

ويقول أيضا فى كتابه المنصف: «وينبغى أن يعلم أنه ليس معنى قولنا: أنه كان الأصل فى قام وباع: قَوَم وبَيَع» وفى «أخاف وأقام أخْوَف وأقْوَم» وفى «استعان واستقام: استعْوَن واستقْوَم» أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بقَوَم وبَيَع ونحوهما ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد.

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل «قوَل وبيَع واستقْوَم واستعْوَن».

ألا ترى أن استقام بوزن اسْتَخْرَج فقياسه أن يكون استقوم إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها فى الأصل، أعنى قوم، ويدل على ذلك أيضاً ما يخرج من المعتلات على أصله.

ألا ترى إلى قولهم: استَرْوَح واستَنْوَق الجمل واستَتْيَست الشاة فدل ذلك على أن أصل استقام: استَقْوَم وقال الشاعر:

صدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلّما
وصالٌ على طولِ الصدودِ يَدُومُ

فقوله: أطوَلْتِ يدل على أن أصل أخاف: أخْوَف وقد قالوا أطال. وقالوا أحْوَجت زيدا إلى كذا وكذا وأغيلت المرأة. وغير ذلك.

فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غُيِّرَ، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجىء على غير تلك الهيئة المستعملة[2].

فابن جنى يعلل وجود بعض الكلمات التى لم يحدث فيها إعلال وكان ينبغى أن يقع فيها الإعلال بناء على ما أسسوه مثل (أطول) فى قول الشاعر:

صددتِ فأطْوَلتِ الصدود وقلما
وصالٌ على طول الصدودِ يدومُ

ومثل (استحوذ) فى قوله: تعالى «استحوذ عليهم الشيطان» وغيرها مما ذكر بأن هذه الكلمات وأمثالها جاءت منبهة على الأصل فوجود «أطول» وهى على وزن (أفعل) تنبيه على أن كلمات مثل: أقام وأقال وغيرهما أصلهما أقْوَم وأقْوَل على وزن (أفعل).

---

(١) ابن جنى: الخصائص ١/٢٥٧ وانظر أيضا صفحات ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١ فى هذا الجزء نفسه.
(٢) المنصف ١/١٩٠، ١٩١.

وقد وقف بعض الدارسين المحدثين من هذه المسألة ـ أى مسألة الأصل ـ الذى يفترضه الصرفيون مواقف مختلفة فمنهم من قال بأن « القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث » [1] ولذلك ينبغى الاكتفاء بتسجيل الحقائق الموجودة فى الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض ، وهذا سلوك الوصفيين من علماء اللغة .

ومنهم من ينتهج منهجا تاريخيا ، ويرى أننا ينبغى أن نتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ ونجب الاستعانة فى ذلك بمقارنة العربية بأخواتها الساميات وعلى هذا يمكن الاستدلال . بالكلمات التى بقيت لم يحدث فيها إعلال بأنها بقايا تاريخية للاستعمال لم يصبها ما أصاب الكلمات الأخرى مما سماه الصرفيون إعلال ، فهم يستدلون على أن ( قال) أصلها ( قَوَل ) تاريخيا — لا صرفيا فحسب — بوجودها فى الحبشية مثلا — وهى سامية — بالصورة الأخيرة .

ومهما يكن من أمر فإن هذه قضية يمكن أن يدرس الإعلال والإبدال فى ضوئها وقد تأتى بنتائج تعين على فهم أسرار اللغة غير أنها محتاجة إلى وثائق يمكن الاعتماد عليها فى هذا الصدد .

لكننا يمكننا القول الآن بأن الأساس الذى اعتمد عليه الصرفيون العرب فى دراسة هذه الظاهرة هو مالاحظوه من خصائص اللغة العربية وأهم هذه الخصائص « الاشتقاق فى اللغة » واعتماد كل مجموعة من الكلمات على أصل ثلاثى يتشكل فى عدد من الصيغ تكشف عنه نظم المعاجم العربية — وماأكثرها — بصورة غاية فى النصوع والبين .

وهذا هو الأساس الأول الذى استند إليه الصرفيون فى النظر إلى ظاهرة الإعلال والإبدال .

أما الأساس الثانى فهو مراعاة الانسجام والتناسق الصوتيين أو ماسموه بالمناسبة الصوتية فى الكلمة ولذلك عللوا حدوث الإعلال بأنه للتخفيف ، وهذا الأساس فى واقع الأمر ليس إلا تعليلا للأساس الأول، ومبلغ علمى أنهم قد أصابوا توفيقا كبيرا فى كثير من هذه التعليلات .

وينبغى أن نسجل هنا بأمانة أن هؤلاء العلماء قد وقف كثير منهم على فهم كثير من أسرار العربية ، وعللوا لهذه الظاهرة تعليلا صحيحا فى كثير من الأحيان، فظاهرة الإعلال عندهم ترجع لأسباب مختلفة هدفها جميعا التخفيف ، فالعربية تستثقل مقاطع خاصة كالواو ساكنة بين الياء المفتوحة والكسرة ولذلك حذفت الواو فى مضارع وَثَبَ وَعَدَ وَثِقَ على سبيل المثال فلم يقل يَوْثِب ولا يَوْعِد ولا يوثق : بل قيل : يَثِب ويَعِد ويثق .

---

( ١ ) د . تمام حسان . مناهج البحث فى اللغة ١٨١ .

ويعبر عن ذلك ابن الحاجب بقوله «وتحذف الواو من نحو يَعِد ويَكِد لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية » وهذه طريقة وصفية تعتمد على ملاحظة الظاهرة الصوتية دون تدخل من الباحث ، ولكنه يكتفى بوصفها بالطريقة التى قدمها بها .

ولما كان الإعلال مجاله حروف العلة فقد اهتموا بذكر خصائص حروف العلة وحاولوا تتبعها ، ولهم فى ذلك أحكام يصيب بعضها ويجانب الصواب بعضها الآخر فقد أدركوا التقارب بين الياء والواو ، لكنهم يتهمون بعض أحرف العلة بالثقل دون بعض ، وهذا مالاتوافقهم عليه .

وقد التفتوا إلى ظاهرة التناسب بين الأصوات وصيرورتها من نمط واحد ، على حد تعبير بعضهم ، ولهم فى ذلك نصوص كثيرة دقيقة ، وظاهرة الإعلال والإبدال فى حقيقة أمرها إنما هى للتناسب بين الأصوات فى الكلمة ، والصوت يتأثر بما قبله وما بعده أى بالظروف المحيطة به ، يقول ابن جنى : « ويدلك على أن الشىء إذا جاور الشىء دخل فى كثير من أحكامه لأجل المجاورة قولهم : قِنْية ، وصِبْية . وفلان من عِلْية الناس ، وهو ابن عمى دنْيا ، وصِبْيان . وأصل قِنْية من قنوت ، وصِبْية وصِبْيان من صبوت ، وعِلْية من علوت ، ودِنيا من دنوت . وقياسه : قِنْوة ، وصِبْوة ، وعِلْوة ودِنْوا ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتمد الساكن حاجزا لضعفه[1] وتغيير أصول الكلمة بما يناسب الصيغة أو البنية يغير ظروف الصوت فيحدث أن تتحول الواو مرة إلى ياء وأخرى إلى ألف أو همزة وعكس ذلك كله واقع ، وهكذا .

وهذا إدراك سليم من الصرفيين ، وفهم صائب لانريد أن نزكيه بما يقوله ريتشاردز :

«إن وقع الصوت لدى النفس لا يتوقف على الصوت نفسه بقدر مايتوقف على ظروفه المحيطة به ؛ أى على مقدار مابينه وبين ماقبله ومابعده من الأصوات من انسجام فإن هذه الأصوات تتآلف وتكون شبكة محبوكة النسيج ، وأن الكلمة التى تستطيع أن تقع موقع الرضا والقبول لدى هذه الأصوات جميعا وتنسجم معها كلها فى وقت واحد هى الكلمة التى تظهر بمظهر الفوز الموسيقى»[2] وقد حاولوا وصف تغير الأصوات حتى تنسجم موسيقاها وبينوا السبب فى ذلك بما يدل على أنهم فهموا الظاهرة على هذا النحو الدقيق ، فمما لاشك فيه أن المتكلم يجد عند نطق همزتين متجاورتين من الثقل مايعييه ، ولذلك تخلصت العربية من التقاء همزتين متجاورتين بقلب الثانية إلى حرف علة يناسب الموقع صوتيا ولذلك يقول المازنى : « إذا التقت الهمزتان فى واحدة فلابد من إبدال الثانية على كل حال»[3] .

---

(١) المنصف شرح التصريف لابن جنى ٢/٢ ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأثير الجوار يمتد إلى ظاهرة الإعراب نفسها وهى أغلى ما يحرص عليه النحاة فعرف الجر على الجوار والإتباع وغير ذلك .

(٢) (٣) المنصف ٢/٥٢ .

وإذا خفى عليهم سبب بعض التغييرات فإنهم كانوا يعللونها بأنها لطرد الباب على وتيرة واحدة حتى يحصل التشاكل ، فنى مضارع (يعد) مثلا قالوا إن الواو حذفت لأنها مستثقلة بين الياء المفتوحة والكسرة فلما وجدوا أنها محذوفة فى : أعد ونعد وتعد — وهى فيها لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة — قالوا : إن الحذف فى هذه نوع من الاطراد حتى لا يحصل تخالف فى الصيغة الواحدة ، والقرار من حصول التخالف إلى حصول التشاكل سبب عندهم كذلك لوجود إبدال الواو فى صيغة افتعل تاء ، فلو لم تقلب فاء الافتعال إذا كانت واوا تاء لصارت مرة واوا إذا قلت فى اتّصل مبنيا للمجهول «اوتصل» وصارت ياء إذا كان مبنيا للمعلوم (ايتصل) وفى المضارع واسم الفاعل والمفعول : يوتصل وموتصل وموصل . وفى الأمر : ايتصل » فلما حصل هذا الداعى إلى مطلق قلبها إلى حرف جَلْد (قوى) لا يتغير فى الأحوال — وللواو بانقلابها تاء عهد قديم — كان انقلابها تاء ههنا أولى ولاسيما وبعدها تاء الافتعال وبانقلابها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها » [1].

وأما فى الإبدال فقد رأينا تفسير ابن جنى السابق فى إبدال تاء الافتعال دالا بأنه لمناسبة الأصوات بعضها لبعض فى المخرج أو الصفة ، فهى تبدل دالا إذا كان قبلها الزاى ليتناسب الصوت المجهور مع المجهور ، وتبدل طاء إذا كان قبلها صوت مطبق أى مفخم ليتناسب التفخيم مع مثيله وهكذا .

ونستطيع بعد هذا أن نلخص فلسفة الصرفيين العرب فى تفسير ظاهرة الإعلال والإبدال فيما يأتى :

١ — إن تناول الصرفيين لهذه الظاهرة يكشف عن فهمهم الصحيح لخصائص العربية إذ أنها لغة اشتقاقية ، والقول بما قالوا به فى بعض مسائل الإعلال يطرد مع هذه الخاصية التى تشترك فيها العربية مع أخواتها الساميات ، فالقول بأن (قال) أصلها (قَوَل) مثلا إنما هو رد هذه الصورة المنطوقة إلى الجذر الذى تنتمى إليه وهو ( ق.و.ل) وقد أكد ابن جنى هذا المعنى فى النصوص التى نقلناها عنه من أجل اطراد الأقيسة والنماذج وإن كان هذا لا ينفى أن يكون ثمة أصل تاريخى لمثل هذه الصيغ كما يتضح فى الأمثلة التى لم يحدث فيها إعلال مثل : استحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشاة إلخ غير أن هذا الفرض الأخير محتاج إلى دراسة تاريخية مقارنة حتى يُطمأن إلى صحته .

---

(١) شرح الشافية ٢/٨٢ ، ٨٣ .

٢ — إن تلمس الصرفيين لأسباب التغير فى هيئة الكلمات التى حدث فيها الإعلال والإبدال يكشف عن فهم فيه صواب كثير لخصائص الأصوات العربية والتشكيل المقطعى لكلماتها، والأسباب التى قدموها فى هذا السبيل من حيث الخفة والاستثقال والتناسب الصوتى وغير ذلك أسباب صحيحة فى مجملها برغم أنهم لم يكونوا يملكون إلا الملاحظة الذاتية .

ولكن هناك بعض الملاحظات التى يجب الالتفات إليها فى هذا الصدد ويمكن أن نجملها فيما يأتى :

١ — لقد أكثر الصرفيون العرب من افتراض الأمثلة غير المستعملة فى اللغة وفقا للنماذج أو الموازين أو المقاييس التى استخلصوها . وأكثروا مما سموه بمسائل التمرين كأن يقولوا : « صغ من كذا على وزن كذا» من أجل التدريب على مسائل التصريف .

وهذه المسائل — وإن كانت تعين على التمكن من أحكام التصريف لأنها تطبق قواعده على افتراضات ذهنية — أرى أنها تعوق ما يجب على الباحث من قصر اهتمامه بالمستعمل المنطوق من اللغة فضلا عن أنها تزهد كثيراً من الباحثين فى دراسة هذا الجانب بله الشادين فيه، وتعوق دون الإقبال على هذا الفرع من الدراسة ، ويكفى الرجوع إلى باب «مسائل التمرين » فى أى كتاب من كتب الصرف التى تذكر هذا النوع حتى يمكن التحقق من صدق هذه المقولة[1] ، ولا أود أن أذكر هنا أمثلة لهذا الضرب حتى لا أرعب القارىء ، ويجب أن تخلص كتب التصريف من هذه التدريبات غير المجدية وتنقى منها .

٢ — لقد اعتمد هؤلاء الدارسون القدامى على ملاحظتهم الذاتية وحدها إذ لم يكن متاحا لهم فى عصرهم مثل ما أتيح للدارسى اليوم من الأجهزة العلمية المختلفة والملاحظة الذاتية فى حد ذاتها إحدى الوسائل فى الوصف اللغوى غير أن الباحث يقع لظروف مختلفة فى خطأ فى الملاحظة أو قد تعجز وسائل الملاحظة عن إدراك الظاهرة على النحو الصحيح ، ومعظم هذه الأخطاء تقع فى وصف الأصوات وقد رأينا نموذجا لذلك ماسبق فى صوت ( الطاء ) إذ وصف بأنه صوت مجهور ، ومن ذلك قول الرضى « اعلم أن التاء قريبة من الواو فى المخرج لكون التاء من أصول الثنايا والواو من الشفتين ويجمعها الهمس »[2] ومدلول هذا النص أن الواو مهموسة كالتاء ، والحق أن الواو صوت مجهور[3] .

---

(١) أنظر مثلا شرح الشافية ٢/٢٩٤ وما بعدها .
(٢) المنصف ٣/٩٧ ومابعدها وشرح الشافية ٢/٨٠ ومابعدها .
(٣) انظر فى الجهر والهمس الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢١ على سبيل المثال .

٣ ــ من الملاحظات فى دراسة الإعلال والإبدال كذلك أنهم خلطوا بين اللهجات العربية فى هذه الظاهرة ، وعدوا ماكان خاصا بلهجة من اللهجات مبدأ عاما أو قانونا على اللغة المشتركة والأمثلة على ذلك كثيرة .

وهذا الجانب جزء من نظرة النحاة والصرفيين للغة بوجه عام وكان من الواجب عليهم أن يقعدوا للغة المشتركة أو اللغة الأدبية ، أوكان عليهم أن يحددوا مستوى معينا من المستويات ويضعوا قواعده على حدة حتى لايحدث خلط فى التقعيد كأن يقول الرضى مثلا : « وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا لأن فيه ثقلا لكن ليس بحيث يحذف الواو له فيقول فى : يَوجَل يَاجل وبعضهم يقلبها ياء لأن الياء أخف من الواو ، وبعضهم يستثنع قلب الواو ياء لا لعلة ظاهرة فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة [1] فكلمة « بعضهم » فى نص الرضى تشير إلى قبيلة من العرب أى مجموعة لغوية معينة بلاشك ، ولا يمكن أن يكون المقصود بكلمة « بعضهم » بعض العلماء لأن العالم ليس من حقه أن يتدخل فى الاستعمال اللغوى كما هو واضح ، وتلاحظ أن الرضى ذكر هذا الكلام بإجمال ولم يحدد أصحاب كل قول وهل هذا داخل فى صلب اللغة المشتركة أو لا وأيها نختار ... إلخ .

٤ ــ مع الدقة الملحوظة فى تناول الصرفيين العرب لهذه الظاهرة نلاحظ أيضا أنهم اضطربوا أمام بعض الظواهر فلم تتفق لهم سبيل واحدة فى التفسير وقد صرح الرضى بهذا حين قال فى مسألة من المسائل: « واضطرب فى هذا المقام كلامهم » والحق أن هذا الاضطراب الذى يشير إليه الرضى كان فى مسألة من مسائل التمرين ، فالمثال مفترض وفيه خلاف واضطراب فكأننا نخلق المشكلة لنختلف فى حلها ، وهذا ماقلنا من قبل إنه يجب التخلص منه .

٥ ــ هناك أيضا تكلف فى محاولة التماس العلة فى كل تغيير يحدث وبعض هذه العلل واه ضعيف ، وبعضها ملفق كأن يقولوا مثلا فى «استقام» : أصلها استقوم ــ وهذا القدر نتفهم وجهة نظرهم فيه ــ ويبينون السبب فى التغيير فيقولون : نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يحاولون بعد ذلك التماس العلة لقلب الواو ألفا ، فيقولون : تحركت الواو بحسب الأصل ــ لأنها من قوم ــ وانفتح ماقبلها بحسب الآن فقلبت ألفا .

وهذا فى الواقع تلفيق بين حالين لايستريح له العقل لأن الموضوع افتراض من أوله ، ونحن قد نسلم بأن الأصل هو

---

(١) شرح الشافية ٢/٩١ ، ٩٢ .

استقوم لأن القالب أو الميزان أو المقياس هو (استفعل) للصحيح والمعتل فإذا سلمنا بأن حركة الواو انتقلت حقا إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها فينبغى أن نقول: إن حرف العلة المناسب للفتحة هو الألف ولذلك قلبت الواو ألفا لهذا السبب ولا داعى إلى التلفيق بين الأسباب مع مراعاة أنها مفترضة من أصلها من أجل اطراد الصيغة ، وتجب الإشارة إلى أن بعض العلماء — كابن هشام — قد تجنب كثيرا من التعقيدات الموروثة وعالج كثيرا من المسائل علاجا فيه سهولة ويسر .

**خامسا : رأى بعض المحدثين فى الاعلال والابدال :**

رأينا أن القول بالإعلال والإبدال جاء نتيجة لفكرة الصرفيين العرب القائلة بأن ثمة أصلا افتراضيا مطابقا للميزان أو مطابقا للقالب الصرفى فصيغة «استقول» تعد أصلا لـ « استقال » وصيغة « أقول » تعد أصلا لـ « أقال » وصيغة « قوم » تعد أصلا لـ « قام » وصيغة « دَعَوَ » تعد أصلا لـ « دعا » وصيغة « ازتجر » تعد أصلا لـ « ازدجر » وهكذا ، ومن هنا ساغ القول عندهم بأن الواو قلبت ألفا ، والياء قلبت ألفا والتاء أبدلت طاء الخ ، وأن هذا نابع من أن الصحيح والمعتل يخضعان معا لمقياس واحد .

أما علماء اللغة المحدثون فإن بعضهم فى الحقيقة لم يتعرضوا تعرضا مباشرا لظاهرة الإعلال والإبدال ولكن يمكن فهم وجهة نظرهم من خلال أقوال متناثرة تعد أسسا لهذه القضية ، فالدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان مثلا يريان : أن القول بأن صيغة ماأصل لكلمة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث [1] ويؤكد الدكتور كمال بشر هذا المبدأ إذ يقول : إن الفكرة التى تتضمن أن هناك أصلا واحدا فقط تفرعت عنه بقية الصيغ مع شئ من التعديل والتغيير فى صورها فكرة لا تعترف بها الدراسات الوصفية الحديثة فى البحوث اللغوية ، ويرى أن لكل صيغة خصائصها ووظائفها المعينة فكل صيغة من أعطى ، يعطى ، عطى ، معطى ، معط كلمة مستقلة وكذلك الحكم فى نحو يقود وقائد وقيادة ، ويقول إن هناك أساسا عاما يجب اتباعه دائما فى الدراسات الوصفية « وهذا الأساس هو الاعتماد دائما على الخصائص والمميزات الموجودة فعلا بالصيغة نفسها بقطع النظر عن إمكانية ردها إلى أصل تشترك فيه مع غيرها أو عدم إمكانية ذلك » [2] .

---

(١) انظر من أسرار اللغة : ٥٥ ومناهج البحث فى اللغة : ١٨١ .

(٢) انظر التعليق ٢٦ من صفحة ٤٩ وما بعدها فى كتاب « دور الكلمة فى اللغة » الذى ترجمه الدكتور كمال بشر وعلق على كثير من قضاياه .

والواقع أن ماذهب إليه الدكتور تمام والدكتور بشر صحيح فى ذاته وقد كان هناك من القدماء من أشار إلى هذه اللفتة، يقول السيوطى: « وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل وليس منه شىء اشتق من غيره[1] » ولكن السيوطى لم يعين هؤلاء الذين وصفهم بأنهم أهل النظر ، وفى مقابل هذا الرأى يذكر أن كلا من الخليل وسيبويه وأبى عمرو وأبى الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعى وابن زيد وأبى عبيدة والجرمى وقطرب والمازنى والمبرد والزجاج والكسائى والفراء والشيبانى وابن الأعرابى وثعلب يذهب إلى أن الكلم بعضه مشتق وبعضه غير مشتق ، ويغلو بعض العلماء فيرى أن الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج[2]

غير أن انطباق ما يقول به كل من الدكتور تمام والدكتور بشر على لغة اشتقاقية يقوم الاشتقاق فيها بدور كبير كاللغة العربية على وجه الخصوص قد يقابل بكثير من الصعوبات ، وإذا كان ستيفن أولمان وهو يتحدث عن بعض مجموعات الكلمات فى اللغة الإنجليزية

مثل : Lead ، Leader ، Leadership

ومثل : give ، gives ، gave ، given

يقول : « ومهما يكن من أمر فإن هناك صلات ترابطية قوية بين أفراد كل مجموعة من مجموعات هذين النموذجين : صلات تبرر بصورة قوية جواز معاملة كل مسلسلة منها على أنها وحدة عضوية متكاملة » مع أن هـذه الظاهرة غير مطردة فى اللغة الإنجليزية ، إذا كان ستيفن أولمان يقول هذا عن لغة كالإنجليزية ، فهل يحق لنا أن نقول بمثل ما قال به الدكتور تمام والدكتور بشر عن اللغة العربية وهى لغة اشتقاقية .

إننى أرى أن كلا من الدكتور تمام والدكتور بشر قد تأثر باللغة الإنجليزية فى هذا الحكم ، وما قالا به صحيح فى ذاته وهو أكثر انطباقا على لغة غير اشتقاقية وأرى أيضاً أن لكل لغة ظروفها الخاصة التى ينبغى أن تدرس فى ضوئها .

ولقد ذهب الدكتور بشر مذهبا أبعد من هذا إذ أخذ على الصرفيين العرب قولهم بأن كلمة كذا أصلها كذا ، كأن يقولوا إن«قل» أصلها «قول» وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، يقول الدكتور كمال بشر لقد درج علماء الصرف التقليديون على أن يقولوا مثلا :

قُلْ أصلها قُولْ (*)

التى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصارت : قل .

---

(١) الهمع ٦/٢٣١ ( ٣ ) انظر الهمع ٦/٢٣ ، ٢٣١ ( تحقيق الدكتور مكرم ) .
(٢) دور الكلمة فى اللغة ٤٩ ، ٥٠ ( ترجمة د . كمال بشر ) .
(*) يقول الصرفيون إن قل أصلها ( اقول ) نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فحذفت همزة الوصل لأنه لم يعد هناك داع لها فصارت الكلمة ( قول ) فحذفت الواو تخلصا من التقاء الساكنين ، سكون الواو وسكون اللام فى الأمر الساكن الآخر .

وحقيقة الأمر أن قل جاءت على هذه الصورة منذ بداية الأمر ، ولم يكن من المستطاع أن تأتى بالصورة الثانية « قول» فى النطق الفعلى ، لسبب صوتى ظاهر يرتبط بخواص التركيب المقطعى فى العربية الفصحى . لقد ثبت بالدراسة أن التركيب المقطعى :

صوت صامت + حركة طويلة + صوت صامت ( cvvc ) تركيب ممتنع فى هذه اللغة إلا فى حالتين اثنتين هما :

١ ــ فى حالة الوقف .

٢ ــ أن تكون الحركة الطويلة متلوة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة مثل شابة ودابة أما ما ذهب إليه هؤلاء الصرفيون فهو عمل افتراضى لا نأخذ به فى الدرس اللغوى الحديث (١) .

مرة أخرى نقول إن ما قاله الدكتور بشر صحيح فى ذاته ، ولكن الصرفيين العرب أو التقليديين كما يسميهم الدكتور بشر قد قرروا هم أنفسهم أن هذه الأصول افتراضية لم تكن مستعملة فى وقت من الأوقات ثم عدل عنها إلى الصيغة المستعملة أو حدث تطور فيها حتى صارت الكلمة إلى ما صارت إليه ، ولكنهم يعنون بالأصل الصورة التى كان ينبغى أن تكون عليها الكلمة لو لم يحدث فيها ما سموه هم إعلالا بالحذف وسماه الدكتور بشر تركيبا مقطعيا ممتنعا ، وهذا الأصل الافتراضى عند هؤلاء الصرفيين أيضاً تركيب مقطعى ممتنع وقد بينوا سبب امتناعه لكنهم لا يغفلون عن طبيعة اللغة الاشتقاقية ويحاولون بكل سبيل أن يربطوا كل كلمة بأصلها الاشتقاقى أو بالجذر الذى تنتمى إليه ، ولم يغفلوا أيضاً عن مهمة الصرف الحقيقية وهى دراسة الصيغ والفروق بين كل صيغة وأخرى والتغييرات التى تصيب بعض حروف الكلمات عندما تصب فى صيغة معينة أو قالب معين ، وحديثهم عما ينبغى أن يكون إنما هو من أجل توضيح ما هو كائن وشرحه وتفسيره .

ولقد أخذ الدكتور بشر على الصرفيين العرب أيضاً معالجتهم لمسائل الإبدال التى تبدل فيها تاء الافتعال ( طاء ) أو ( دالا ) ورأى أن منهجهم فى هذا يتسم بسمتين واضحتين :

أولاهما : إيمانهم بفكرة الأصل بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن وإلا فبطريق غير مباشر على الافتراض والتأويل .

ثانيتهما : محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة فى شىء آخر تحت نظام واحد ، أو إخضاعهم لها لميزان واحد فابتكر واصطبر

---

(١) د . بشر : الأصوات ١٨٥ ، ١٨٦ . وانظر له أيضا : دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ص ١١٠ .

عندهم كلاهما على وزن افتعل وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثى هو الباء والكاف والراء فى الأول والصاد والباء والراء فى الثانى .

ويرى أن سبيل المعالجة لهذه المسائل هو الوصف على حالتها الراهنةدون إلحاقها إلى أصل واحد باتباع مبدأ تعدد الأنظمة فى البحث اللغوى Polysgatemic Principls لأن مبدأ توحد الأنظمة جر الصرفيين العرب إلى التأويل والتخريج والافتراض والوصف وتعدد الأنظمة لا يتم إلا على أسس صوتية تقتضيها خـواص الصيغ المذكورة[1] .

وإننى أرى أن طريقة الصرفيين لم تخرج عما وصفه الدكتور إبشر بأنه « التفسير العلمى » فما قدموه فى علاج هذه المسائل إنما هو وصف لسلوك الأصوات فى سياقات معينة ، كما أن مبدأ توحد الأنظمة ليس عيبا ، وليس خيرا منه مبدأ تعدد الأنظمة ، وخاصة أن مبدأ توحد الأنظمة يؤدى إلى تيسير سبل الفهم والحصر وإدراك أوجه التشابه والاختلاف ، ولاشك أننى عندما أقول ( افتعل ) أسهل وأوضح من أن أقول ( افطعل ) و ( افدعل ) ، وإذا سألت أحد المبتدئين عن صيغة اصطبر ما ميزانها لقال على الفور : افتعل وكذلك ازدهر وافتكر فهذه الثلاثة من وزن واحد ولكن التناسق الصوتى هو الذى أبقى التاء فى موضع واستبدل بها طاء ودالا فى الموضعين الآخرين .

وإذا كان الدكتور بشر يرى أن هذه الأمور ينبغى أن يتكفل بها علم الأصوات فإننا نرى أن هؤلاء — وليس هذا دفاعا عنهم بل هو تقرير لواقع — لم يقصروا فى هذا الجانب وقد ردوا كل تغيير من تغييرات الإعلال والإبدال إلى سبب صوتى يرجع إلى استحالة فى النطق أو تركيب مقطعى ممتنع وسموا بعض هذا تناسبا صوتيا فى المخرج أو فى الصفة غير أن لهم مصطلحات تختلف بعض الاختلاف عن المصطلحات الحديثة وكما أنهم اعتمدوا على الوسيلة الوحيدة التى يمتلكونها فى ذلك الوقت وهى الملاحظة الذاتية ومع ذلك حققوا نتائج عظيمة .

وهناك بعض الدارسين الذين تعرضوا لدراسة الإعلال والإبدال ، وقد عالجوا هذه الظاهرة على أسس صوتية محضة ، ومن هؤلاءجان كانتينو فى كتابه « دروس فى علم أصوات العربية »[2] وقد عالج بعض مسائل الإعلال فى مواضع متناثرة تحت قوانين صوتية قائمة على الوصف ،

---

(١) انظر دراسات فى علم اللغة ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) ترجمه إلى العربية صالح القرماوى وطبع سنة ١٩٦٦ م ( الجامعة التونسية ) .

ولكنها لم تسلم له فى كثير من الأحيان كقوله « وإذا وقعت الواو والياء بين فتحة طويلة وكسرة أو ضمة قصيرة قلبتا همزة ، نحو : قاول — قائل وبايع — بائع وعجاوز — عجائز وجزاير — جزائر ، وإرضاى [1] — إرضاء ووفاى — وفاء [2] .

ونحن نرى أن وضع القاعدة بهذه الصورة ناقص لأن ثمة واوات أو ياءات تقع بين فتحة طويلة وكسرة أو ضمة ولا تقلب همزة وذلك مثل جمع مقود مقاود وجمع معيشة ومعايش دون همزة .

ولكن النحاة القدماء والصرفيين العرب قد وضعوا القاعدة مستقصاة إذ نصوا على شرط قلب الواو والياء همزة فى اسم الفاعل أن تكون الواو أو الياء معلة فى الماضى فاذا لم تعل فى الماضى لم تقلب أى منهما همزة وكذلك شرطوا لقلبها همزة فى الجمع الذى على وزن مفاعل أن تكون الواو أو الياء فى المفرد فإذا كانت كل منهما متحركة أو أصلية لم تبدل منهما الهمزة ، ولذلك حكموا بشذوذ همز « مصائب » وشذوذ همز « معائش » .

وليس معنى أننا ننكر أن يدرس الإعلال والإبدال دراسة صوتية ، بل على العكس من ذلك إننا نرى أن دراسة الظاهرة صوتيا قد تساعد على فهمها وتجليتها غير أننا نرى أنها لكى تدرس دراسة صوتية ينبغى أن تعمق هذه الدراسة حتى لا يحدث تناقض فى القواعد التى يمكن وضعها لإحكام هذه الظاهرة .

ونلاحظ أيضا أن جان كانتينو يلجأ مع هذه الدراسة الصوتية إلى مثل ما لجأ إليه الصرفيون العرب القدماء كأن يقول بأن كذا حمل على كذا أى قيس عليه مثل قوله «إذا وقعت الواو والياء بين فتحة طويلة وفتحة قصيرة سلمتا نحو : قاول وساير وأما قولهم فى النصب «إرضاء» و «وفاء» فلا يناقض هذه القاعدة كما يظهر لك وإنما ذلك راجع إلى حملهم حالة النصب على حالة الرفع والجر [3] والواقع أنه يتناقض ولن يسلم من هذا التناقض بسبب قوله إنهم حملوا حالة النصب على حالة الرفع والجر . لأن المعول فيه على الوصف الصوتى هو النطق ولا يستقيم مع طريقة الوصف الصوتى القول : بأن كذا حمل على كذا ، وإلا فقد عدنا إلى أسلوب القدماء وطريقتهم فى التناول ، ومعنى هذا أنه ينبغى ألا نلجأ إلى أسلوب آخر إلا إذا كان متكاملا مطردا لا ينقض آخره أوله .

---

(١) الصواب أن تكون ( إرضو ) لأنها من الرضوان والمادة ( ر . ض . و ) .

(٢) انظر صفحة ١٣٩ .

(٣) المرجع المشار إليه ص ١٣٩ .

وإننا لنلاحظ كذلك أن الأمور التى سلمت عن طريق الوصف الصوتى كقول جـان كانتينو « وإذا وقعت الواو بعد كسرة ياء وينتج عن هذه العملية حدوث مجموعة هى « سِيْ » تصير كسرة طويلة أى ( سى ) إذا كان بعدها حرف ، وتبقى على حالها إذا كانت متبوعة بحركة نحو : مِوْلاد ميْلاد — ميلاد

| | |
|---|---|
| دِوَار | دِيَار (١) |
| عَالِيوْ | عالى |

أقول إننا نلاحظ أن مثل هذه الأمور التى سلمت عن طريق الوصف الصوتى قد سلمت كذلك للنحاة والصرفيين العرب القدامى من قبل وبهذا الوصف نفسه .

وهناك باحثون آخرون عرضوا لمسائل الإعلال والإبدال منهم هنرى فليش الذى وضع أسسا عامة لهذه الظاهرة هى فى الواقع وصف لمواقع قلب حروف العلة بعضها إلى بعض وهذا الوصف مجمل يمكن أن يتوجه إليه النقد ، ولا نود أن نطيل بذكر ما عرض له(٢) كما أن هناك من أرجع ظاهرة الإعلال إلى أصل سامى قديم حيث يقول : «وأحد أنواع تبديل الواو والياء بالهمزة مطرد قديم جدا وهو فى حالة وقوعها بعد فتحة ممدودة مثاله قائم وسائر إلى غيرهما . والدليل على أن ذلك التبديل يرتقى إلى اللغة السامية الأم هو أنا نجده فى الأكادية والآرامية»(٣) .

وإذا كان برجستراسر يؤكد أن الإعلال بين الواو والياء وبين الهمزة ظاهرة سامية الأصل لوجودها فى عدة لغات سامية فإن باحثا محدثا ينكر هذه الظاهرة من أساسها ويحكم بتخطى القدماء ومن وافقهم من المحدثين فيقول «إننا — من وجهة نظرنا — نحكم بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين فى كل ما زعموه من دعاوى الإبدال فى هذا الباب لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال»(٤) ثم يجهد نفسه فى محاولة للبحث عن تفسير آخر لهذه الظاهرة ، وقد اقتنع بتفسيرات خاصة منها أن إبدال الواو والياء همزة فى الطرف بعد ألف زائدة مثل كساء وبناء ليس إبدالا وإنما هو إقفال للمقطع المفتوح وتصحيح الكلمة فى الوقف فآثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال الهمزة محل صوت اللين لا على سبيل الإبدال ، بل من أجل تصحيح نهاية

(١) انظر ص ١٣٩ .

(٢) يمكن الرجوع إلى أسس هنرى فليش هذه فى العربية الفصحى ( ترجمة د . عبد الصبور شاهين ) من ٣٥ إلى ٥٠ وكذلك ( القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد الصبور شاهين حيث شرح كثيرا من هذه الأسس فى مبحث مشكلة الهمزة ، وناقشها صفحة ٥٥ وما بعدها ، واعتمد عليها .

(٣) برجستراسر : التطور النحوى : ٣١

(٤) القراءات القرآنية د . عبد الصبور شاهين ٧٧ ، قد ردد هذه الآراء نفسها فى كتابه « المنهج الصوتى للبنية العربية » ص ١٦٧ وما بعدها حتى صفحة ٢٠٢ .

الكلمة . ولا علاقة صوتية مطلقا بين الهمزة وبين الياء والواو توجب إبدالا (ما)[1] وإذا كان ما يقوله صحيحا فلماذا لم يقفل المقطع فى مثل (الآى) و (الغاى) و (الراى)[2] وكل ما آخره مقطع مفتوح منته بحرف علة ، ثم إذا كان هذا من أجل الوقف — كما يقول — فلماذا لم تعد تلك الكلمات إلى حالتها عند وصلها؟ وبعد هذا كله فإنه يرى أن هذه الهمزة كانت ياء أو واوا لكنه لا يريد أن يسميها إبدالا ، ونحن نقول له : سمها ماشئت مادامت تسميتها (إبدالا) غير مرضية عندك ؛ فنحن نسميها كما سماها الأقدمون — والمحدثون أيضا — حفاظا على المصطلح ووصفا للظاهرة .

وأما بقية مسائل الإبدال بين أحرف العلة والهمزة فإنه يخضعها لتفسير واحد « لأن مشكلتها واحدة هى مشكلة تتابع الحركات على تفاوت فى كميتها من مسألة لأخرى »[3] وليس هذا على سبيل الإبدال ولكنه — هذه المرة — على سبيل التعويض فكل من : قاول تحولت إلى قائل فعوض بالهمزة عن الواو . وعجاوز تحولت إلى عجائز وصحايف إلى صحائف إلخ. كل ذلك على سبيل التعويض حتى لا تتابع الحركات .

ولست أدرى ما الذى جعل العرب « يعوضون » فى هذه المسائل ولا يفعلون ذلك فى نحو : مقاود : مجاور ، ومعاين ومباين وأمثالها وهى فى المنطق مثل عجائز وصحائف؟ إن العربية عندما أعلت تلك وصحت هذه كانت ترمى إلى نوع من الاطراد تنبه له الصرفيون القدماء .

إن هذه الآراء التى تنظر إلى القديم بعين الاحتقار وترى أن الأخذ به ضرب من « الرجعية » لا تلبث أن تقع عند أول خطوة تحاول بها الفكاك من أسر صوابه. لقد درس القدماء اللغة من جوانبها المختلفة . واطردت نظرتهم واستقامت لهم الطريق فلم يقعوا فى مثل مايقع فيه أولئك « المجددون » من خلط واضطراب .

والله ولى التوفيق

**محمد حماسة عبد اللطيف**
مدرس النحو بكلية دار العلوم

---

(١) السابق ص ٨١ . (٢) جمع آية وغاية ورابة . انظر القاموس ٣٧٢٤ ، ٨/٣٣ .
(٣) القراءات القرآنية : ٨٨ .